المركَّبُ الاسميُّ دراسةٌ صرفيَّةٌ تحليليَّةٌ

إعـــداد
أ.م شريفة زيادة دسوقي البغدادي
الأستاذ المساعد بقسم اللغويّات
والقائم بأعمال رئيس القسم
بكليّة الدراسات الإسلامية للبنات بدمنهور

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الّذي أنزل على عبده الكتاب ناطقًا بالحكمة وفصل الخطاب، ووعد قارئه أعظم الثّواب، وجعل متّبعه سالكًا طُرُق السّداد والصّواب، وأشهد أن لّا إله إلّا الله وحده لا شريك له، شهادةً سالمةً من الارتياب، وأشهد أنَّ محمّداً عبده ورسوله المرسل بأفضل كتاب، صلى الله عليه وعلى آله وسائر الأصحاب ما هطل سحاب، ولمع سراب.

وبعـــد، ، ، ،

فمن المعروف أنّ المركّب من أقسام الاسم ، وليس كلُّ مركَّبٍ اسميٍّ يدخله الصَّرف ؛حيث إنَّ من المركَّبات ما هو مبنيٌّ كالمركَّب المزجى المختوم بـ(ويه) في اللُّغة المشهورة ، و غير المختوم بها في لُغَيَّة، والمركَّب الظَّرفيِّ، و الحاليِّ، و العدديِّ، والصَّرف لا يدخل المبنيَّات، كمالا يدخل المركَّب الإسنادى (الجُمل المحكيَة المسمَّى بها) اسميَّةً كانت أو فعليَّةً، ؛لأنَّها جمل والَصَّرف لا يدخل الجمل، وإنَّما يدخل المفردات (الأفعال المتصرِّفة ،والأسماء المعربة).

وانطلاقًا من ذلك فقد قصَرت الدّراسةَ على ما يدخله الصَّرف منها، وهما: المركَّب المزجى والإضافي، وقد جاء البحث في أُطروحة تحت عنوان:

((المركّبُ الاسميُّ دراسةٌ صرفيّةٌ تحليليَّةٌ))

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدّمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة ، وثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات ، وقد جاء على النّحو التّالى:

المقدمة: وقد ضمّنتها أسباب اختياري للبحث، والمنهج المتّبع في إعداده.

التمهيد: وعنوانه:(**المركَّب وأنواع التَّركيب**) ،ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأوّل: التّعريف بالمركّب.

المبحث الثاني: أنواع التَّركيب.
ثم جاء البحث في ثلاثة فصول ، وهي كما يلى:

الفصل الأوَل: تثنية المركَّب وجمعه.
الفصل الثاني: تصغير المركَّب.
الفصل الثّالث: النَّسب إلى المركَّب.

ثم جاءت الخاتمة، وفيها أهم النّتائج الّتي توصّلت إليها من خلال البحث.

ثم ثبت المصادر والمراجع الّتى اعتمدت عليها في البحث مرتبًا ترتيبًا ألفًا بائيًّا، بعد ترتيب الفنون الّتى تندرج تحتها تلك المصادر بذات الطّريقة.

⋆**ثمّ فهرس الموضوعات**: وقد نبّهت فيه على الموضوعات وأرقام الصّفحات.

⋆⋆**وأمّا عن المنهج الّذى اتبعته في البحث فهو كالتالي:**

*عرضت آراء النّحاة، ورجَّحت ما يبدو قويًّا منها بالأدلّة والبراهين.

* ربطتُ الدّراسة بألفية ابن مالك – رحمه الله –.

وبعد،،،،،

فهذا جهد المقلِّ، بذلت الجهد فيه قدر استطاعتي، ولم أدّخر وسعًا في سبيل إنجازه على هذا الوجه، سائلة الله –عزّ وجّل– أن أكون قد وُفّقت في ذلك، وأن يجعله الله– عزَّ وجلَّ– في ميزان حسناتي، وأن يلق الاستحسان من أساتذتي الأجلّاء.

إنَّه ولىّ ذلك، والقادر عليه

الباحثة
أ. **م / شريفة زياده دسوقي البغدادي**
الأستاذ المساعد والقائم بأعمال رئيس قسم اللّغويّات
بكليّة الدراسات الإسلامية للبنات بدمنهور

التَّمهيد

المركَّب وأنواع التَّركيب

المبحث الأوّل: التَّعريف بالمركَّب.

أوّلا: مفهوم التّركيب

التّركيب: إثبات الشّيء في الشّيء كتركيب الفصِّ في الخاتِم، والنّصلِ في السّهم، ونحو ذلك(١).

والمركّب(٢):" هو ما أريد بجزء لفظه الدّلالة على جزء معناه"(٣) ، **وقيل**:" هُوَ الْمركّب من كَلِمَتَيْنِ بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد فِي شدَّة الِانْعِقَاد"(٤) ، و**قيل**:"جسم تألّف من أجسام مُخْتَلفَة الطّبائع"(٥) ، **وقيل**: "لفظ يتركّب من كلمتين أو أكثر"(٦) لفائدة، سواءٌ أكانت الفائدةُ تامةً، مثلُ "النّجاةُ في الصّدق"، أم ناقصةٌ، مثل:"نور الشّمس" ، "الإنسانية الفاضلة" ،"إن تُتقِن عَمَلك"(٧).

---

(١)شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لسعيد بن نشوان الحميرى ٤/ ٢٦١٨.

(٢)جاء في فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ص٣٤:"لَفْظٌ مُرَكَّبٌ: إذًا قيَّدنا اللفظ بأنّه مركّب، فأخرج من اللّفظ أمرين: المفرد والأعداد المسرودة، فالمفرد كزيد، وهو لفظٌ؛ لكنّه ليس بكلام، والأعداد المسرودة كواحد اثنين، ثلاثة، أربعة، فهذه وإن أفادت إلّا أنّها ليست بكلام لانتفاء التّركيب".

(٣)التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ص٢١٠.

(٤)الحدود في علم النحو للأبذى ص٧٠.

(٥)معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطى ص ١٣٢.

(٦)نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ص٧.

(٧)جامع الدروس العربية للشيخ مصطفي الغلاييني١/ ١٢، ولا يقصد من هذا التّعريف التّركيب الّذى يترتّب عليه بناء الجزأين ؛لأنّه لا يركّب أكثر من كلمتين، وإنّما يقصد بهذا تألّف الكلام في سياق الجملة.

والمركَّبَاتُ:" كلّ اسْم من كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَينهمَا نِسْبَة أصلا"(١).

ثانيا: ما يتعلّق بالتَّركيب

****التّركيب** فرع ما لا تركيب فيه، فالأصل في الاسم عدم التّركيب، فإذا جاء الاسم مركّبًا ،فقد وجدت فيه علّة فرعيّة وهي كونه مركّبًا(٢)،وهو فرع على الإفراد؛ لأنّه ضمّ مفرد إلى مفرد على قصد جعلهما اسما لشيء واحد(٣).

****كلّ مركّب لَهُ اعتباران:الْكَثْرَة والوحدة**، فالكثرة بِاعْتِبَار أَجْزَائِهِ، والوحدة بِاعْتِبَار هَيئته الْحَاصِلَة فِي تِلْكَ الْكَثْرَة ،والأجزاء الْكَثِيرَة تسمى:"مَادَّة"، والهيئة الاجتماعية الْمُوَحدَة تسمى: "صُورَة" (٤).

****المركّب أَعمّ من الْمُؤَلّف**؛ إِذْ لَا بُد فِي التَّأْلِيف من نِسْبَة تحصّل فَائِدَة(٥)تَامَّة مَعَ التَّرْكِيب(٦).

****

المبحث الثاني: أنواع التركيب

سبق وأن أشرت في المقدِّمة إلى أنَّ المركب الاسميَّ الَّذى يدخله الصَّرف إنَّما هو المزجيُّ والإضافيُّ ،وهما من أقسام المركّب غير المفيد (٧)، وحولهما يدور الحديث التّالى:

---

(١)معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص ٨٥.

(٢)فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص١٩٣بتصرف.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبرى ص٣٢١.

(٤)الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوى ص ٨٢٨.

(٥)الفائدة لغةً: ما استفيد من خيرٍ، أو مالٍ، أو جاهٍ. واصطلاحا: ما أفاد فائدةً -التّنوين هنا للكمال يعني فائدة تامة- يحسن السّكوت عليها من المتكلّم، وهذا الأصح وهو أنّ السّكوت من المتكلّم، وقيل: من السّامع. وقيل: من السّامع والمتكلّم معا فائدةً يحسن السُّكوت عليها، وهذا إنّما يحصل عند النّحاة بوجود الفعل وفاعله، أو المبتدأ والخبر.ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص٣٤.

(٦)الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ص٨٢٩.

(٧)من المركّبات غير المفيدة:المركّب الإسنادي:والإسنادُ هو:" الحكمُ بشيءٍ"، والمحكومُ به يُسمى "مُسنَدًا"، والمحكومُ عليه يُسمى "مُسنَدًا إليهِ"، فالمسنَدُ ما حكمتَ به على =

=شيءٍ، والمسندُ إليه ما حكمت عليه بشيءٍ، ويُسمى:جُملةً أيضًا، و يكون مُفِيدا كقام زيد – وقد سبق تناوله في قسمَى المركّب المفيد-وَغير مُفِيد نَحْو:(إن قَامَ زيد)، وَغير الْمُفِيد يُسمى:"جملَة "فَقَط.ينظر: جامع الدروس العربية ١/ ١٣، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهرى ص ٣١بتصرف منهما.

المركّب العددي: وهو: "كلّ عددين كان بينهما حرفُ عطفٍ مُقدَّر"، وهو ما جُعل الاسمان فيه اسمًا واحدًا، ويتضمّن الاسم الثّاني حرفًا واحدًا، مثل: «أَحَدَ عَشَرَ» إلى «تِسْعَةَ عَشَرَ»؛ وكان في الأصل «أَحَدٌ وَّعَشَرٌ»، و «تِسْعَةٌ وَّعَشَرٌ»، حذفت الواو وجعل الاسمان واحدًا، ويكون الجزآن مبنيّين على الفتح إلّا «اثْنَيْ عَشَرَ»، فجزؤه الأوّل معرب، والتّركيبُ فيه من جهة اللّفظ فقط. ينظر: جامع الدروس العربية ١/ ١٦، ونحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية ص٨، وشرح المفصل ٣/ ١٤٤.

وهو مركّب مبنىّ، والمركَّب المبنىُّ:" كلّ اسم مركّب من كلمتين ليس بينهما نسبة "، والتّركيبُ من جهة اللّفظ فقط... يجب فيه بناء الاسمَيْن معًا ؛وذلك لأنّ الاسم الثّاني قد تضمّن معنى الحرف، فكمل من مجموعهما مقدارٌ معلومٌ، فهما اسمان، كلّ واحد منهما منفرد بشيء من المعنى، فلمّا كانت الواو مرادة؛ تَضمّنها الاسمُ الثّاني، وبُني لذلك، وبُني الاسم الأوّل ؛لأنّه صار بالتّركيب كبعضِ اسم بمنزلةِ صدر الكلمة من عَجُزها، فهما علّتان، وكذلك باقي هذا الضّرب من نحو: "كَفةَ كَفةَ، و"خاز باز". ينظر:الكناش في فني النحو والصرف لإسماعيل بن على الملك المؤيد١/ ٢٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش٣/ ١٤٥بتصرف يسير، ويشمل المركَّب الظَّرفى والمركَّب الحالى.

المركَّبُ البيانيّ: كلُّ كلمتين كانت ثانيتُهما مُوضحةً معنى الأولى، وهو ثلاثةُ أقسام:

*مُركَّبٌ وصفيّ:وهو ما تألفَ من الصّفة والموصوف، مثل:"فاز التّلميذُ المجتهدُ، أكرمتُ التّلميذَ المجتهدَ، طابت أخلاقُ التّلميذِ المجتهدِ"، ممّا لا يُعَدّ في المركّبات السّابقة، فالأشهر أن يقال في جمعه: ذوو "محمد الفاضل"، فلا يجمع مباشرة، وإنّما يتوصّل إلى جمعه بكلمة "ذوو" رفعًا و "ذَوِي" نصبًا وجرًّا.

وقد أطلق عليه: التّوصيفي التّقييدى، وسمّى مركّبًا تقييديًا.

*ومركَّبٌ توكيديٌّ، وهو: ما تألّف من المؤكِّد والمؤكَّد، مثل:"جاء القومُ كلُّهُم، أكرمتُ القومَ كُلَّهم، أحسنتُ إلى القوم كلِّهم".

*ومركَّبٌ بدَليٌّ، وهو: ما تألّف من البَدَل والمُبدَل منه، مثل: "جاء خليلٌ أخوك، رأيت خليلًا أخاك، مررت بخليلٍ أخيكَ". =

أوّلا:المركّب المزجيّ:(مركّب منع الصّرف):

المركّب المزجي:" كلّ كلمتين امتزجتا فركّبتا، وجعلتا كلمة واحدةً " (١)،**وقيل**:" ما جعل الاسمان فيه اسمًا واحدًا، ولا يتضمّن الاسم الثّاني حرفًا، مثل: «بَعْلَبَكُّ»(٢)،و«حَضَرَمَوْتُ»(٣) ؛ فالجزء الأوّل منهما مبنيّ على الفتح على مذهب أكثر العلماء، والجزء الثّاني معرب" (٤)،وقد أطلق عليه" امْتِزَاجِيٌّ"(٥).

***والممنوع من الصّرف** هو: الّذى يختزل عنه الجرّ والتّنوين(٦)، **وقيل**:الممنوع من الصّرف يعني الّذي لا يدخله تنوين الصّرف فقط(٧).

= وحكمُ الجزء الثّاني من المركَّب البيانيّ أن يتبعَ ما قبله في إعرابه.

المركَّب العطفيُّ: ما تألّف من المعطوف والمعطوف عليه، بتوسُّط حرف العطف بينهما، مثل: "ينالُ التّلميذُ والتّلميذةُ الحمدَ والثّناء، إذا ثابرا على الدّرس والاجتهاد"، وحُكمُ ما بعدَ حرف العطف أن يتبعَ ما قبله في إعرابه. ينظر:جامع الدروس العربية ١/ ١٥، والنحو الوافي د.عباس حسن ١/ ١٤٦، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص ٣٥، وجامع الدروس العربية ١/ ١٥بتصرف يسير.

(١) اللباب في علل البناء والاعراب ص ١٢.

(٢)بَعْلَبَكُّ: مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة، وآثار عظيمة، وقصور على أساطين الرّخام لا نظير لها في الدّنيا، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وقيل: اثنا عشر فرسخا من جهة السّاحل...وهو اسم مركّب من "بعل "اسم صنم و"بكّ "أصله من بكّ عنقه أي دقّها، وتباكّ القوم أي ازدحموا...هذا إن كان عربيّا، وإن كان عجميّا فلا اشتقاق. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموى ١/ ٤٥٣.

(٣)حَضَرَمَوْتُ: إِقْلِيمٌ عَظِيمٌ مَشْهُورٌ مِنْ أَقَالِيمِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَهُوَ - جُغْرَافِيًّا - مَعْدُودٌ مِنْ الْيَمَنِ، وَهُوَ فِي جَنُوب الْجَزِيرَةِ، يَحُدُّهُ شَمَالًا رَمْلُ الْأَحْقَافِ الْمُتَّصِلُ بِمَا يُعْرَفُ الْيَوْمَ بِالرُّبْعِ الْخَالِي، وَجَنُوبًا بَحْرُ الْعَرَبِ الْمُتَّصِلُ بِالْمُحِيطِ الْهِنْدِيِّ، وَشَرْقًا عُمَانُ وَالْبَحْرُ الْعَرَبِيُّ أَيْضًا، وَغَرْبًا مُقَاطَعَةُ عَدَنِ أَبْيَنَ وَقَضَاءُ مَأْرَبٍ. ينظر: معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية لعاتق بن غيث بن زوير البلادي ص١٠١.

(٤)نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية ص٨.

(٥)السابق ص٤١.

(٦) اللمع في العربية لابن جنى ص٩٥.

(٧)فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص ١٨٦.

***وحكمه أَنّه يُوَافق مَا ينْصَرف فِي أَمريْن**: وهما أَنّه **يرفع بالضّمّة وَينصب بالفتحة، وَيُخَالِفهُ فِي أَمريْن**، وهما: **أَنّه لَا ينون، وَأَنّه يجرّ بالفتحة** نَحْو:(جَاءَنِي أفضل مِنْهُ، ومررت بِأَفْضَل مِنْهُ ،وَرَأَيْت أفضل مِنْهُ)(١).

فَإِن أضيف أَو دَخلته الْألف وَاللَّام فأمن فِيهِ الثّقل دخله الْجَرُّ فِي مَوضِع الْجَرّ(٢).

وعن المركَّب المزجي يقول ابن يعيش: "وأمّا الضّرب الثّاني، وهو المركّب من جهة اللّفظ والمعنى، نحو: "حَضْرَمَوْتَ"، و "قَاليقَلا"(٣)، و"مَعد يكَربَ"(٤)،ونحوها من الأعلام المركّبة، فهذا أصله الواو - أيضًا- حُذفت من اللّفظ، ولم تُرَدْ من جهة المعنى، بل مُزج الاسمان، وصارا اسمًا واحدًا بإزاء حقيقة، ولم ينفرد الاسم الثّاني بشيء من معناه، فكان كالمفرد غير المركّب، فبُني الاسم الأوّل؛ لأنّه كالصّدر من عجز الكلمة، وجزءُ الكلمة لا يُعرَب؛ لأنّه كالصّوت، وأُعرب الثّاني؛ لأنّه لا يتضمّن معنى الحرف، إذ لم يكن المعنى على إرادته ؛لأنّ العَلَم إنّما هو وَضْعُ لفظ بإزاء مسمّى من غيرِ إفادة معنى من اللّفظ (٥).

---

(١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ص ٤٧.

(٢)اللمع في العربية ص ١٣.

(٣)قالى قلا: مدينة مداخلة لبلاد الرّوم، وهي ثغر لأهل آذربيجان وأرمينيّة، وقد تغلّبت الرّوم عليها وعلى ما جاورها مرّات، واستنقذها المسلمون من أيديهم، وهي الآن عامرة بأيدي المسلمين. ينظر: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للشريف الإدريسي ٢ / ٨٢٤، ٨٢٥.

(٤)معد يكرب:الْأَشْعَث بن قيس لَهُ صُحْبَة، وَرِوَايَة وَقد ارْتَدَّ أَيَّام الرِّدَّة فحوصر، وَأخذ بالأمان، ثمَّ أسلم وزوجه أَبُو بكر بأخته أم فَرْوَة بنت أبي قُحَافَة، وَكَانَ على ميمنة عَليّ بصفّين، وَاسْتَعْمله مُعَاوِيَة على أذربيجان، توفّي بعد عَليّ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَة، وَقيل: كَانَ اسْمه معد يكرب. ينظر: الوافي بالوفيات للصفدى ٩/ ١٦٢.

وعنه يقول ابن يعيش في شرح المفصل٣/١٦٤:" وفي "معد يكرب" شُذوذان: أحدهما إسكانُ الياء في موضع الفتح، والآخرُ قولهم "مَعْدِي" والقياس "مَعْدَى" بالفتح؛ لأن "المَفْعَل" من المعتلّ اللام، سَواءً كان من الواو أو من الياء، بابُه الفتح، نحوُ: "المَغْزَى" و "المَرْمَى"، وسَواءٌ في ذلك الحَدَثُ والزمانِ والمكانُ. فلمّا جاء "مَعْدِي" مكسورًا كان خارجًا عن مقتضى القياس، واشتقاقُ "مَعْدِي" من "عَداه يَعْدُوه" إذا تَجاوزه، و"كرب" من "الكَرْب"، وهو الغَمّ، وتفسيرُ "معد يكرب": عَداه الكَرْبُ، فاعرفه".

(٥)شرح المفصل ٣/ ١٤٥.

***والمركّب المزجيّ إن كان غير علم كان مبنيّ الجزءين على الفتح**، مثل: "زُرْني صباحَ مساءَ" أي: دائمًا، و"أنت جاري بيتَ بيتَ"(١)؛أي: ملاصقًا(٢).

***ولا يدخل هذا النّوع المبنيّ من المركّبات في حديثنا** ؛ لأنّ الصّرف الّذى هو التّغيير في بنية الكلمة إنّما يدخل المعرب من الأسماء والأفعال؛ لأنّ المبنيّ لا يتغيّر آخره مهما تغيَّرت العوامل الدّاخلة عليه.

***وما ختم بويه كـ(سيبويه) يبنى آخره على الكسر**(٣)، على الأشهر(٤)،وليس من هذا الباب(٥)،كسيبويه، وعمرويه، ونفطويه، وراهويه وَنَحْو ذَلِك فَلَيْسَ فِيهِنَّ إِلَّا الْكسر، وَهُوَ قَول سِيبَوَيْهِ وَالْجُمْهُور(٦)؛لأنّه من بَاب الْمَبْنِيّ وَالصرْف وَعَدَمه إِنَّمَا يقالان فِي المعرب(٧).

وكَسَرُوا آخِرَه كَمَا كَسَرُوا (غاقٍ) (٨)؛ لأنَّه ضارَعَ الأصْواتَ، وفارَقَ(خَمْسَة عَشَر)؛ لأنَّ آخِرَه لم يُضارِعِ الأصْواتَ فيُنَوَّنُ فِي التَّنْكِيرِ(٩)،

وَزعم أَبُو عمر الْجرْمِي(١٠) أَنّه يجوز فِيهِنَّ إِعْرَاب مَا لَا ينْصَرف (١١).

---

(١)جامع الدروس العربية ١/ ١٥، و النحو الوافي ١/ ٣١٣بتصرف منهما.

(٢)النحو الوافي ١/ ٣١٣.

(٣)شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو لأبى زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي ص ٢٩بتصرف.

(٤)شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجرى٢/ ٨٣٤، وجاء في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطى١/ ٨٢.:" وَفِيه لُغَات الفصحى بِنَاؤُه على الْكسر تَغْلِيبًا لجَانب الصَّوْت، ويليها الْإِعْرَاب مَمْنُوع الصّرْف".

(٥)النحو المصفي د. محمد عيد ص٤٥.

(٦)شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص ١١٧.

(٧)شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصارى ص ٣١٣.

(٨)غاق: حكاية صوت الغراب، فإن نكّرته نوّنت. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى مادة(غ. ي. ق).

(٩)جامع الدروس العربية ١/ ١١٤، ١١٥.

(١٠)الجرميّ: صالح بن إسحاق، أبو عمر البجلى، روى القراءة عن سيبويه ويونس بن حبيب عن أبى عمرو، ينظر في ترجمته: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادى ص ١١٣، والفهرست لابن النديم ص ٨٩.

(١١)شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص ١١٧بتصرف.

ثانيا:المركّب الإضافيّ:

الإضافة هي: إمالة الشّيء إلى الشّيء ونسبته إليه؛ فالأوّل: مُضاف، والثّاني: مُضافٌ إليه، وينزّلان بالتّركيب الإضافي منزلة الاسم الواحد؛ ولذلك سقط التّنوين من الأوّل؛ لأنَّه لا يكون حشوَ الكلمة؛ فالاسم الأوّل مُعْربٌ بما يقتضيه العامل، والثّاني مجرورٌ به دائمًا(١).

واصطلاحا:"نسبة تقييديّة بين اسمين، أو ما في تأويلهما، مقتضية لجرّ الثّاني منهما لزوما(٢).

***والمركّب الإضافي:** "إسناد اسم إلى غيره لتنزيل الثّاني منزلة التّنوين من الأوّل"(٣)، في أنّ الجزء الأول جار بوجوه الإعراب، والجزء الثّاني ملازم لحالة واحدة، إلّا أنّ التّنوين ملازم للسّكون، والمضاف إليه ملازم للجرّ، وما قبلهما يختلف بوجوه الإعراب، "كعبد الله"، ممّا المضاف إليه مجرور بالكسرة، والمضاف معرب بالحركات، "وأبي قحافة" ممّا المضاف إليه مجرور بالفتحة، والمضاف معرب بالحروف(٤).

وقيل:" كلّ اسمين نزّل ثانيهما منزلة التّنوين ممّا قبله، كـ(عبد الله) و(أبي قحافة)"(٥).

***والمركّب الإضافي** أكثر المركّبات ؛لأنّ منه الكنى وغيرها(٦)،وعنها يقول ابن فارس:"الْكَافُ وَالنُّونُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ يَدُلُّ عَلَى تَوْرِيَةٍ عَنِ اسْمٍ بِغَيْرِهِ. يُقَالُ: كَنَّيْتُ عَنْ كَذَا إِذَا تَكَلَّمْتُ بِغَيْرِهِ مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَيْهِ... وَلِذَلِكَ تُسَمَّى الْكُنْيَةُ كُنْيَةً، كَأَنَّهَا تَوْرِيَةٌ عَنِ اسْمِهِ، وَفِي كِتَابِ الْخَلِيلِ: أَنَّ الصَّوَابَ أَنْ يُقَالَ:يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَلَا

(١) اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ١/ ٢٧٣.
(٢) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية١/ ٤٧٣.
(٣) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشرى ص ١١٣.
(٤)التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى١/ ١٣١.
(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى١/٣٣.
(٦)شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ص٣٠بتصرف.

يُقَالُ يُكَنَّى بِعَبْدِ اللَّهِ"(١) ، وغيرها مثل: «غُلَامُ زَيْدٍ»؛ جزؤه الأوّل ؛أي «غُلَامُ» مضاف، وجزؤه الثّاني: «زَيْدٍ» مضاف إليه وهو مجرور دائمًا(٢).

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وَشَاعَ فِي الأَعْلاَمِ ذُو الإِضَافَهْ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ (٣)

والمركّب الإضافيّ مفيدٌ لا على وجه التّمام ، وهو ما كانت فيه النّسبة تقييديّة، لذا قال: إسناد اسم إلى غيره لتنزيل الثّاني منزلة التّنوين من الأوّل (٤).

و(**عبد الله**) ونحوه من المركّبات الإضافيّة ،و(**بعلبك**) ونحوه من المركّبات المزجيّة، و(**تأبّط شرّا**) ونحوه من المركّبات الإسنادية مركّبات - وإن كانت أعلاما- لكونها أكثر من كلمة واحدة عرفًا(٥).

***ولا يمكن أن يكون ممنوعًا من الصّرف**؛ لأنّ الإضافة تقتضي الجرّ بالكسرة، فلا تكون مقتضية للجرّ بالفتحة، فلذلك يمتنع أن يؤثّر عامل واحد أثرين مختلفين في محلّ واحد، كـ(جاء زيدٌ) فزيدٌ هذا فاعل، لا يمكن أن يكون في نفس الوقت مفعولا به (٦).

***والمضاف لا يكون إلّا اسمًا**، ولذلك عدَّ السيوطيُّ في **"الأشباه والنّظائر"** أنّ المضاف والمضاف إليه من علامات الأسماء، فلا يكون المضاف إلّا اسمًا، ولا يكون المضاف إليه إلا اسمًا، لأنَّ المضاف إليه حلَّ محلّ التّنوين(٧) أو النّون التّالية للإعراب... والتّنوين يدخل الأسماء فقط(٨).

---

(١)مقاييس اللغة لابن فارس ٥/ ١٣٩مادة (ك. ن. و).

(٢)نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية ص ٨بتصرف يسير.

(٣) ألفية ابن مالك ص ١٤.

(٤) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص ٦٣٢بتصرف.

(٥) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوى٢/ ١٦٠٨بتصرف.

(٦) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص ٢٠٤.

(٧)التّنوين: "نون ساكنة، تلحق الآخر، تثبت لفظًا، وتسقط خطًا". ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني للمرادى ص ١٤٤.

(٨) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص ٢٠٤.

الفصل الأوَل: تثنية المركّب وجمعه

المبحث الأوّل: تثنية المركّب المزجى وجمعه

أوّلًا: التثنية والجمع

التّثنية في اللّغة: الأمر الذي يُعاد مرَّتين (١).

التَّثنية في الاصطلاح :" ضمّ اسم إلى مثله بشرط اتّفاق اللّفظين (٢).

والتَّثنيةُ: "جَعْلُ الاسم القابلِ دليلَ اثنين متّفقين في اللّفظ غالبًا ، وفي المعنى على رأي بزيادة ألف في آخره رفعًا وياء مفتوح ما قبلها جرًّا ونصبًا"(٣).

والمثنّى:" ما لحقت آخره زيادتان: ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة"(٤)، **وقيل**:" ما لحق آخره ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة ؛ ليدلّ على أنّ معه مثله من جنسه"(٥)،**وقيل:** " كُلُّ اسْمٍ زِيدَ فِي آخِرِهِ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ عِوَضًا عَنْ ذِكْرِ اسْمٍ آخَرَ مَعَهُ"(٦).

***وأمَّا عن الجمع السَّالم لمذكَّر فهو:**:" ما له واحد من لفظه صالح لعطف مثليه ، أو أمثاله عليه، دون اختلاف معنى"(٧)،**وقيل**:" ما دلَّ على أكثرَ من اثنين، وسلِم فيه بناءُ واحدِه"(٨)،**وقيل**: " صيغة مبنيّة للدّلالة على العدد الزّائد على الاثنين"(٩).

---

(١) مجمل اللغة لابن فارس ص ١٦٣.
(٢) التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة للشيخ باي بلعالم ص ١٩.
(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ١٢، وينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش١/ ٣٠٥.
(٤) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشرى ص ٢٢٩.
(٥) الكافية في علم النحو لابن الحاجب١/ ٣٩.
(٦) إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس ص ٢٠.
(٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٧/١.
(٨)الحدود في علم النحو ص ٤٥٧.
(٩) أسرار العربية للأنبارى ص٤٨.

***وأمَا السَالم لمؤنّث** فهو: "ما أُلحق بآخره ألف وتاء"، مثل: «مُسْلِمَاتٌ»، ويسمّي جمع المؤنّث السّالم (١).

ثانيا: لواحق المثنَّى والجمع السّالم

***بناءُ المثنَّى بزيادةِ ألفٍ أو ياءٍ بعدَها نونٌ مكسورةٌ،** فتثنيةُ (رَجُل صالح): (رجُلانِ صالحانِ)

في حالِ رَفْعٍ، و (رجُلَينِ صالحَيْنِ) في حالِ نَصْبٍ أو جَرّ(٢).

يقول سيبويه:"اعلم أنَّك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المدِّ واللِّين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن، يكون في الرَّفع ألفًا، ولم يكن واوًا ليفصل بين التَّثنية والجمع الَّذي على حدّ التَّثنية، ويكون في الجرّ ياءً مفتوحًا ما قبلها، ولم يكسَرْ ليُفْصَل بين التَّثنية والجمع الَّذي على حدّ التثنية، ويكون في النَّصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع....***وإذا جمعتَ على حدَّ التثنية لحقتْها زائدتان**: الأولى منهما حرف المدِّ واللِّين، والثَّانية نون، وحال الأولى في السُّكون وتركِ التَّنوين وأنّها حرف الإعراب، حال الأولى في التَّثنية، إلَّا أنَّها واوٌ ومضمومٌ ما قبلها في الرَّفع، وفي الجرِّ والنَّصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونها مفتوحة(٣)، وَلم تغيّر بناءَ الْوَاحِد عمّا كَانَ عَلَيْهِ ،وَلَيْسَ هَكَذَا سَائِر الْجمع(٤).

***وأمَّا جمعُ مؤنَّثٍ سالمٌ**، فبِناؤُهُ بزيادةِ ألفٍ وتاءٍ مَبْسوطةٍ، فجمعُ (زَيْنَب عابدة): (زَيْنَبات عابِدات) (٥).

---

(١)نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية ص ١٤.

(٢)المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف لعبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي ص١٦٠.

(٣) الكتاب ١/ ١٨.

(٤)المقتضب ١/ ٦.

(٥)المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف لعبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي ص١٦٠.

ثَّالثا: تثنية المركَّب المزجى وجمعه:

من المعلوم أنّ التَّثنية والجمع من التَّغييرات الَّتى تطرأ على الكلمات المعربة؛ إذ هى تغيير بالزِّيادة على بنية الكلمة.

***وتصريف الكلمة** هو:" تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى، كتغيير المفرد إلى التَّثنية والجمع"(١)، ومن تلك الكلمات المصروفة المركَّب المزجى عند من أجاز تثنيته من النُّحاة(٢).

***وقد" جوَّز الْكُوفِيُّونَ تَثْنِيَة نَحْو:بعلبك وَجمعه"** (٣) ، فمَنْ قالَ: (هَذَا سِيْبَوَيْهُ ، ورأَيْتُ سِيبَوَيْهَ) ، فأَعْرَبَهُ بإِعْرابِ مَا لَا يَنْصَرفُ ثَنَّاه وجَمَعَه (٤) ، واختار الخضراويُّ(٥)،

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى٣/ ١٥٠٨.

(٢) هناك من النُّحاة من منع تثنية وجمع المركَّب المزجى، و الأكثرون على مَنعه، وهو الأصح، لوجود التركيب وقد اختار ه ابن عصفور، فلا يجوز: جاء معدي كربون ولا: جاء سيبويهون.

ويتوصّلون إِلَى تَثْنِيَة الْمركّب المزجيّ بـ(ذوا)، وَإِلَى جمعه بـ(ذَوُو)عند من منع تثنيته وجمعه، تقول :(هناك ذَوَا بعلبك، وذاتا أو: ذواتا بعلبك)، و(زرت ذوَىْ بعلبك، وذاتَىْ، أو ذواتى بعلبك، ونزلت بذوَىْ بعلبك، وبذاتَىْ أو: ذواتَىْ بعلبك)، وذلك في المختوم بـ(ويه) عند مَنْ لّم يَعْرِبْه، ويضاف إلى (سيبويه) (ذو أو ذات) مثنى ذوا للمذكّر، وذواتا للمؤنّث، و(ذوو) في الجمع، و(ذوات) في جمع المؤنّث تقول: (جاءني ذوا سيبويه)، وللمؤنّث: (ذواتا سيبويه)، وفي الجمع: (ذوو سيبويه)، و(ذوات سيبويه)، وكذا الباقي. ينظر فى ذلك: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٨٤٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطى ١/ ١٥٤، و التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حيان ١/ ٣٠٦، و شذا العرف في فن الصرف ص٨١، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٧٢، والنحو الوافي١/ ١٣١، وتاج العروس مادة(س.ي.ب)، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٨٤٤بتصرّف.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ١٥٦.

(٤) تاج العروس مادة(س. ي. ب)بتصرف، وينظر: لسان العرب مادة(س.ي. ب).

(٥) الخضراوي: ابن البَرْذَعيّ(٥٧٥ - ٦٤٦ هـ = ١١٨٠ - ١٢٤٨ م)محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، المعروف بابن البرذعيّ، أندلسيّ، من أهل الجزيرة الخضراء، توفي بتونس، له كتب منها:(النخب)، و (الإفصاح في شرح كتاب الإيضاح - خ)، و (الاقتراح =

وابنُ أبي الرّبيع (١)، وغيرهما الجواز فيهما (٢)، وقد نقل جواز ذلك عن الكوفيِّين ابنُ عقيل (٣)، والشَّيخُ خالد (٤)، والحملاوى (٥)، ونقله أبو حيَّان دون نسبته لأحد (٦).

رابعا: كيفية تثنية المركَّب المزجى وجمعه:

يثنّى ويجمع المركَّب المزجى بأحد الطُّرق الآتية:

أ-التَّثنية والجمع بإلحاق العلامة فى آخر المركَّب المزجى مطلقاً

وفى هذه الحالة يعامل المركَّب المزجى معاملة الاسم المثنَّى، وعن ذلك يقول أبو حيَّان:" إن ثنيت على من جعل الإعراب في الآخر قلت: هذان معدى كربان، وحضرموتان، وفي النَّصب والجرِّ باليـاء "(٧)، ويكون – حينئذٍ - كالمثنّى الحقيقىّ(٨).

=في تلخيص الإيضاح)، و (غرة الإصباح في شرح أبيات الإيضاح)، و (النقض على الممتع لابن عصفور)، و غيرها. ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي ٧/ ١٣٨.

(١) ابن أبى الرّبيع: مُحَمَّد بن عَليّ بن مُحَمَّد أبي الرّبيع بن عبيد الله بن أبي الرّبيع أَبُو عمر الْقرشِي العثماني الأندلسي الإشبيلي ولد لَيْلَة السَّابِع وَالْعِشْرين من شهر رَمَضَان سنة سبع عشرَة وسِتمِائَة بإشبيلية، وَقدم مصر، وَسمع الْكثير بِدِمَشْق وَغَيرهَا، وَلم يذكر وَفَاته. ينظر في ترجمته: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي١/ ١٩٠.

(٢) ينظر:شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٦٠.

(٣) ينظر:التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٨.

(٤)ينظر:شذا العرف في فن الصرف ص ٨١.

(٥)شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٨٤٤، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ١٥٦.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٥٧١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١/ ٣٠٦.

(٧) السابق ص ٥٥٢، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع١/ ١٥٤بتصرف، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١/ ١١٤.

(٨) النحو الوافي ١/ ١٣١بتصرف.

والجمع بالواو والنّون قولك:(جاء المسلمُوَن، ورأيت المسلِمينَ، ومررت بالمسلمين)(١)،وكذلك جُمع المركَّب المزجى فقيل:(جاء خالوَيهُون، وشاهدت خالويهِين، وقصدت إلى خالويهِين)،ومثله: "سيبويه"(٢)، تلْحقهُ الْعَلامَة بِلَا حذف نَحْو:(سيبويهان، وسيبويهون))(٣)، وكذا "معد يكرب" اسم رجل وغيرهما من باقي المركّبات المزجيّة، **وهذا الرَّأي أسهل الآراء، وأجدرها بالقبول، لدخوله في الحكم العام لجمع المذكّر السّالم وبُعده من اللّبس**(٤).

***والأخذ بهذا الرّأى أسهلُ وأخفُّ**؛ لدخوله مع غيره في القاعدة العامة لإعراب المثنّى؛ فيحسن الاقتصار عليه اليوم(٥)،وهو – حينئذٍ- يعامل المركَّب المزجى بنوعيه مختومًا أو غير مختومٍ بـ(ويه) معاملة الاسم الصحيح عند تثنيته وجمعه.

وعن تثنية الاسم الصحيح يقول ابن مالك:" إذا ثُنِّي غيرُ المقصور والممدودةالَّذي همزته بدلُ من أصل أو زائدة لَحِقَت العلامةُ دون تغيير، ما لم تَنُب عن تثنيته تثنية غيره غالبًا.

وغير المقصور، والممدود المقيَّد يعمُّ الصَّحيح الآخر كـ(رجل وامرأة)، والمعتلَّ الآخر الجاري مجرى(٦) الصَّحيح كـ(مَرميّ، ورَمْي ،ومَغْزُوّ، وغزْو)، والمعتلَّ المنقوص كـ(شجٍ وقاضٍ)، والمهموز الَّذي ليس ممدودًا كـ(رَشأ، وماء، ونَسِئ،

---

(١) الكتاب ١/ ١٨.

(٢) النحو الوافى١/ ١٤٥بتصرف.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع١/ ١٥٦، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١/ ١١٤.

(٤) النحو الوافي ١/ ١٤٦، ١٤٥.

(٥) السابق ص ١٣١.

(٦) **الجارى مجرى الصَّحيح**:. "ما آخره واو أو ياء، إمَّا مشدَّدتان، وإمَّا مخفَّفتان قبلهما ساكن؛ نحو: مرمي، ومجلو، وظبى، ودلو". ينظر: النحو الوافي ٤/ ٧٢٢، وينظر: جامع الدروس العربية ١/ ١٠٢.

وهو:" يجري مجرى الصَّحيح في الوقف، كما يجري مجراه في تحمُّل حركات الإعراب، فحكمُه كحكمه في الوقف عليه، يجوز فيه ما جاز في الصَّحيح، ويمتنع منه ما امتنع في الصَّحيح". شرح المفصل ٥/ ٢٢٠.

ومَكْلوء)، والممدود الَّذي همزته أصل كقُرَّاء، وهو الكثير القراءة، فكلٌّ هذه وأشباهها لا تُغيَّر في التَّثنية بأكثر من فتح الآخر، ولحاق العلامة الَّتي سبق ذكرها"(١).

ب-التَّثنية والجمع بإلحاق العلامة فى الصَّدر دون العجز

إن ثنيت على من أعرب إعراب المتضايفين قلت رفعًا:(حضراموتٍ)، ونصبًا وجرًّا:(حضرى موتٍ)، وكذا ما أشبه هذا(٢).

ج-التَّثنية والجمع بإلحاق العلامة فى صَّدر المركَّب المزجى وحذف عجزه

ذهب بَعضهم إلَى أنه يحذف عَجزه ،فَيُقَال:(سيبان وسيبون) فى المختوم بـ(ويه)،ويثنّى صدره، فيقال: سيبان(٣)،ويستغنون عن عجزُه نهائيًا؛ فيقولون في حالة الرّفع: "حضْران" في "حضْرموت"، و"بعلان" في "بعلبك"، و"سيبان" في "سيبويه"، وفي حالة النّصب والجرّ أتى بالياء مكان الألف، ولكنّ هذا الرّأى يُوقع في لبسٍ، وإبهامٍ، وخلطٍ بين المركّب المزجيّ وغيره، فيحسُن إهمالُه في استعمالنا(٤).

***ويناءً على ما سبق**، فيثنّى المركَّب المزجى غير المختوم بـ(ويه)بأحد طريقتين: إلحاق العلامة فى آخره، أو إلحاقها فى صدره دون العجز.

أمَّا المختوم بها فمنهم من يلحق العلامة بآخره، ومنهم من يحذف عجزه "ويه" ،ويضيف العلامة للصَّدر.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٠، وينظر: الكناش في فني النحو والصرف ١/ ٣١١.
(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي٢/ ٥٥٢، وينظر:همع الهوامع في شرح جمع الجوا مع١/ ١٥٤، و حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١/ ١١٤.
(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع١/ ١٥٤، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ألفية ابن مالك ١/ ١١٤بتصرف.
(٤) النحو الوافي ١/ ١٣١بتصرف.

ويبدو لي – والله أعلم بالصواب- منع تثنية المركّب المزجى بنوعيه أوّلًا:لعدم السَّماع، وثانيا:لشبه المركّب المزجى غير المختوم بـ(ويه)بالمركّب المحكى (الإسنادى)عند من بناه على فتح الجزأين على الرّأى الأشهر، وأمّا المركّب المزجى المختوم بـ(ويه)فمن باب أولى؛ نظرًا لأنّه في الأصل (حالة الإفراد)مبنىّ على الكسر، والتثنية من خصائص الأسماء المعربة ،والأصل مراعاة الأصل.

المبحث الثّانى: تثنية المركَّب الإضافى وجمعه

كيفيَّة تثنية المركَّب الإضافى وجمعه:

أ- يثنَّى ويجمع المركَّب الإضافى بإلحاق علامتى التَّثنية والجمع بصدره فيما يلى:

***المركّبات الإضافيّة التى جُعلت أَعلامًا تُجمع أجزاؤها الأُوَل كما تُثنّى(١)،فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه**(٢)،على الصّحيح(٣) ، فتقول:(عَبْدَا الله)"(٤)، بفتح الدّال؛ إذ لو كان مفردًا لقال: (جاء عبدُ الله) بالضّمّة(٥)، فتسقط ألف التّثنية في اللّفظ دون الخطّ من " عبدا " للسّاكن الّذي بعدها(٦)، وحذف النّون للإضافة(٧) ،فإذا زال اجتماع السّاكنين عاد الحرف في اللّفظ كقولك: غلاما زيد، ومسلمو بلدك(٨).

ويكون المضاف معرَّفًا بالمضاف إليه ،فيقال في "غلام زيد" علمًا:(غلامو زيد)؛ و(غلامي زيد)، وتقول: "عُبْدَان الله، وعِبَاد الله، وذَوا القَعْدةِ والحِجَّة، وأَذْوَاء أو ذَوات"(٩)،فتُجري صيغةَ السّلامةِ ، أَوِ التّكسيرِ على الجزء الأوّل، ليس إلّا(١٠).

---

(١) شذا العرف في فن الصرف ص ٩٧، وينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ٢/ ٩٢.
(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٧٢.
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١/ ١١٥.
(٤) شذا العرف في فن الصرف ص ٩٧، وينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ٢/ ٩٢.
(٥) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص ١٥٢، ١٥١بتصرف.
(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٤/ ٢٥٩.
(٧) سفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي ٢/ ٧٠٧.
(٨) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٣٠١.
(٩) شذا العرف في فن الصرف ص ٩٧بتصرف، و جامع الدروس العربية ٢/ ٧٠، وينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ٢/ ٩٢.
(١٠) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ١٥٦بتصرُّف يسير، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٤٧١، حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١/ ١١٤.

*** الأعلام المضافة نحو: "أبي بكر" يستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه**(١).

وعنه يقول سيبويه:" وإذا جمعت (أبا زيدٍ) قلت: (آباء زيدٍ)، ولا تقول:(أبو زيدين)؛لأنَّ هذا بمنزلة "ابن كراع"، إنّما يكون معرفة بما بعده ،والوجه أن تقول:(آباء زيدٍ)، وهو قول يونس،وهو أحسن من(آباء الزَّيدين)، وإنَّما أردت أن تقول: كلّ واحدٍ منهم يضاف إلى هذا الاسم"(٢).

وعن الكوفيين إجازة جمعها معًا، فيقال:(غلامو الزّيدِين)، و(غلامَي الزَّيدِين) بكسر الدّال فيهما(٣)، **وجمعهما** ،فيقولون:(آباء البكرين)(٤).

و اختار سيبويه توحيد الاسم المضاف إليه؛ لأنّه ليس لشيء بعينه مجموعٌ(٥)، **وقد أكّد على ذلك فقال**:" إذا جمعت(عبد الله) ونحوه من الأسماء، وكسَّرت قلت:(عبادُ الله، وعبيدُ الله)، كتكسيرك إيَّاه لو كان مفردًا، **وإن شئت قلت**: (عبدو الله)، كما قلت:(عبدون) لو كان مفردًا، وصار هذا فيه حيث صار علما، كما كان في حجر:(حجرون) حيث صار علما"(٦).

***إذا كان الّذي أضيف إليه كلّ واحد منهم هو الّذي أضيف إليه الآخر، فلا خلاف –أيضا- في توحيده** كقولنا: (عبدُ الله)، و (عبيدُ الله) و (عبادُ الله) و (عبدُو الله) في الجمع على تقدير (عبدون)(٧).

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٣٢٤بتصرف.

(٢) الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٠٩، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٥٩، ١٥٨، وارتشاف الضرب من لسان العرب١/ ٤٧١، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٨٤٦.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٦٨/١، وينظر: حاشية الصبان ١/ ١٢١.

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ١٥٦بتصرُّف يسير، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٤٧١، حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١/ ١١٤.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٥٨.

(٦) الكتاب ٣/ ٤٠٩، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٥٩، ١٥٨، وارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٤٧١.

(٧) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٥٨.

***ما ليس فيه التباس من أسماء الأجناس**(١)، تقول: (هذان ابنا عرسٍ، وهؤلاء بنات عرسٍ، وهؤلاء أبناء عمٍّ، وبنات عمٍّ) (٢)كأنَّه قال: هما ابنا هذا الاسم، تضيف كلَّ واحد منهما إلى هذه القرابة، فكأنه قال: هما مضافان إلى هذا القول (٣)،وحكى الأخفش: (بنات عرس وبنو عرس)، و(بنات نعش وبنو نعش)(٤)، هذا عند أمن اللَّبس.

***وبناءً على القاعدة السَّابقة ،فلو أردنا جمع المركَّب الإضافى جمع مؤنَّث سالمَ لجمعنا الصَّدر، وأضفناه إلى العجز نحو:" طالبات علم" فى جمع:"طالبة علم".**

ب. يثنَّى ويجمع المركَّب الإضافى بإلحاق علامتى التَّثنية والجمع بعجزه فيما يلى:

***إن كان إليه المضاف " أبًا أو ابنًا" استغنى غالبا بجمعه على مثال (مَفَاعِل أو مفَاعلة)** كـ(البواهل، والخنادف) في" أبناء باهلة و خندف"، وكـ(المهالبة و الأشاعثة)في" أبناء المهلَّب، وأبناء الأشعث".

ويجوز مع ذلك أن يلفظ بالمضاف جمعًا ويفرد المضاف إليه، فنقول:(بنو الأشعث، وآباء بأهلة)،**أويجمع**)(٥)، **بالواو والنّون** في نحو قولهم: الأشعرون في بني أشعر، **وقد يجمع بالألف والتّاء** كـ(العبلات) أولاد أميّة الأصفر، و(الحَبِطات):أولاد الحَبِط بن عمرو بن تميم (٦).

---

(١) اسم الجنس: الَّذي لا يختصُّ بواحد دون آخرَ من أفراد جنسه كرجل، وامرأة، ودار، وكتاب، وحصان. ينظر: جامع الدروس العربية ١/ ١٠٨.

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٨٤٥، وينظر: شرح المفصل ١/ ١١٥.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٠٩، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٥٩، ١٥٨، وارتشاف الضرب من لسان العرب١/ ٤٧١.

(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة (ع.ر.س).

(٥)يقصد: المضاف إليه.

(٦) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٨٤٦ بتصرف، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٤٧٣، ٤٧٢.

ج- يثنَّى ويجمع المركَّب الإضافى بإلحاق علامتى التَّثنية والجمع فى جزأيه فيما يلى:

*إن أُلبس اسم الجنس وجب تثنية المضاف إليه – أيضًا– وجمعه فتقول:(هذان ابنا إنسانَين صالحَين، وهؤلاء بنو ناس صالحِين)،ولا يقال في (ابن كذا، وأخي كذا) ممَّا لا يعقل: إلّا (بنات كذا، وأخوات كذا، وذوات كذا)؛ ولا يجمع جمع مذكر سالمًا؛ بل يعامل معاملة المؤنَّث في ذلك، فيقال في(ابن لبون (١)،وبنت مخاض(٢)، وابن آوى)(٣):(بنات كذا، وكذا)، وكذا البواقي(٤)،أردت كلَّ واحدة تضاف إلى هذه الصّفة وهذا الاسم(٥).

*إذا جمعت اسمًا مضافًا إلى شيء، وكان الّذي أضيف إليه كلّ واحدٍ منهم غير الّذي أضيف إليه الآخر فلا خلاف في جمع الأوّل والثّاني كرجال وجماعة لكلّ واحد منهم ابن يقال له: (زيد)،فجمعهم: هؤلاء (آباء الزّيدين)لا خلاف في ذلك بين النّحويّين(٦).

---

(١) ابن لبون: اللَّبُونُ بِالْفَتْحِ النَّاقَةُ وَالشَّاةُ ذَاتُ اللَّبَنِ غَزِيرَةً كَانَتْ أَمْ لَا، وَالْجَمْعُ:لُبْنٌ بِضَمِّ اللَّامِ وَالْبَاءُ سَاكِنَةٌ وَقَدْ تُضَمُّ لِلْإِتْبَاعِ وَابْنُ اللَّبُونِ وَلَدُ النَّاقَةِ يَدْخُلُ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ وَالْأُنْثَى بِنْتُ لَبُونٍ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ أُمَّهُ وَلَدَتْ غَيْرَهُ فَصَارَ لَهَا لَبَنٌ، وَجَمْعُ الذُّكُورِ كَالْإِنَاثِ بَنَاتُ اللَّبُونِ. ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير مادة(ل. ب. ن).

(٢) بنت مخاض: يُقَال للفصيل إِذا لَقِحَت أمه: ابْن مَخَاض، وَالْأُنْثَى: بنتُ مَخاض، وجمعها: بَنَات مَخاض. لَا يثنى مَخَاض وَلَا يجمع، لأَنَّهم إِنَّمَا يُرِيدُونَ إِنَّهَا مُضَافَة إِلَى هَذِه السن الْوَاحِدَة. وتدخله الْألف وَاللَّام للتعريف، فَيُقَال: ابْن الْمَخَاض، وَبنت الْمَخَاض.ينظر: المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة لابن سيده مادة(م. خ. ض).

(٣) ابْنُ آوَى: حَيَوَانٌ يُسَمَّى بِالْفَارِسِيَّةِ شغال وَالْجَمْعُ (بَنَاتُ آوَى) وَآوَى لَا يَنْصَرِفُ لِأَنَّهُ أَفْعَلُ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ. مختار الصحاح مادة(أ.و.ى).

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٨٤٥، وينظر: شرح المفصل ١/ ١١٥.

(٥) الكتاب ٣/ ٤٠٩، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٥٩، ١٥٨، وارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٤٧١.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٥٨، وينظر: اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل لمحمد علي السَّراج ص١٢٤.

الفصل الثّانى: تصغير المركَّب

المبحث الأول: تصغير المركَّب المزجى

أوَّلًا: التّصغير ، وغرضه ، وأمثلته

التصغير لغة: التقليل(١)،وصغَّره: نقيض كبَّره(٢).

واصطلاحًا: تغيير مخصوص بالمصغر(٣).

والمصغّر:الْمَزِيد فِيهِ ليدلّ على تقليل ،فالمتمكّن يضمّ أَوّله وَيفتح ثَانِيَة وبعدهما يَاء سَاكِنة(٤)،و**قيل**:" المصغر هُوَ المصوغ لتحقير، أَو تقليل، أَو تقريب، أَو تعطّف"(٥).

والاسم المتمكّن إذا صغّر ضمّ صدره ،وفتح ثانية، وألحق ياء ساكنة ثالثة(٦).

***وللتّصغير غرضان: لفظيّ ومعنويّ ،ففائدة اللّفظيّ** الاختصار؛ فـ(طُفيْل) أخصرُ وأخف من طفل صغير. **وفائدة المعنوي** الدّلالة على صغر حجم المصغّر كـ(جُبَيْل)، أو حقارة قدره كـ(رُجيْل)، أو تقليل عدده كـ(دُرَيْهمات)، آو قرب زمانه أو مكانه كـ(قُبَيْل العصر، وفوَيْق الأرض)، وقد يستعمل للتَّعظيم كـ(دُوَيْهية) أو للتملّح كـ(حُبيّب)، أو للتلطّف كـ(يا بُنيَّ)، أو للشّفقة كـ(يا مُسَيْكين)(٧).

***وأمثلة التّصغير ثَلَاثَة**:(فُعَيل، وفُعَيعِل، وُفعَيعِيل)، **فمثال فُعَيل لما كَانَ على ثَلَاثَة أحرف** نَحْو:(كَعْب وكُعيب)، و(فرخ و فُرَيْخ)،**وَمِثَال فَعَيعل لما كَانَ على أَرْبَعَة أحرف** نَحْو:(جَعْفر وجُعَيفِر) و(جَدْوَل وجُدَيْوِل)، **وَمِثَال فُعيعيل لما كَانَ على خَمْسَة**

---

(١) شذا العرف في فن الصرف ص ٩٩.
(٢) وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٦/ ٣٧٥٦.
(٣) شذا العرف في فن الصرف ص ٩٩.
(٤) الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية لابن الحاجب١/ ٣٢، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي ١/ ٣١٩.
(٥) جامع الدروس العربية ٢/ ٨٤.
(٦) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٥٣.
(٧) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل لمحمد علي السَّراج ص ١٢٢.

أحرف رَابعهَا ألف ،أَو يَاء، أَو وَاو زَوَائِد نَحْو: (مِفْتَاح ومُفَيْتِيحٌ)، و(قنديل وقُنَيْدِيل)،و(عصفور وعُصَيفِير)(١).

ولا يصغّر إلّا الثّلاثي والرّباعيّ، وأمّا الخماسيّ فتصغيره مستكرهٌ كتكسيره؛ لسقوط خامسه(٢).

***وإلى أوزانه أشار النّاظم بقوله:

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاثِيَّ إذا	صَغَّرْتَهُ نحْوُ قُذيٍّ فِي قذا
فَعُيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا	فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا[٣]

ثانيًا: تصغير المركَّب المزجي

*عند من بناه على فتح الجزأين

لا يصغّر من غير المتمكّن إلّا أربعة:

أحدها: "أفعل"، بفتح العين، "في التّعجب".

و**الثّاني**: "المركّب المزجيّ"، علما كان أو عددًا، فالعلم كـ(بعلَبكَ وسيبويهِ) **في لغة من بناهما**. على الفتح في (بعلَبكَ)، وعلى الكسر في(سيبويهِ).

***فأمّا من أعربهما إعراب ما لا ينصرف فلا إشكال في تصغيرهما؛ لأنّهما - حينئذ - من أقسام المتمكّن** ،والعدد نحو:(خمسة عشر)، فأفعل في التّعجب والمركّب المزجيّ تصغيرهما تصغير المتمكّن، في ضمّ أوّلهما، وفتح ثانيهما ،واجتلاب ياء التّصغير ثالثةً، نحو:(مَا أُحَيْسِنَهُ، بُعَيلَبك، وسُيَيبَوَيه، وخُمَيسَةَ عَشرَ)(٤).

ويقول السّيوطيّ:"أطلق ابْن مَالك وَغَيره أَنّه لَا تصغّر الْأَسْمَاء المبنيّة، قَالَ أَبُو حَيَّان:وَيرد عَلَيْهِ أَن بعض المبنيّات يصغّر ،وَذَلِكَ الْأَسْمَاء المركّبة تركيب المزج فِي لُغَة من بنى كـ(بعلبك، وعمرويه) فَيُقَال:(بُعَيلَبك وعُمَيرَويه) "(٥).

---

(١) اللمع في العربية ص ٢١١.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٥٣.

(٣) ألفية ابن مالك ص ٦٨.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٥٨٢/٢.

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٣٩٠..

ثالثًا: طريق تصغير المركَّب المزجي

إذا صغّرتَ اسمًا مركّبًا من اسمَيْن جُعلا اسمًا واحدًا، فالطّريقُ فيه أن تصغّر الصّدر، ثمّ تُتْبعه الثّاني، كما تفعل قبل التّصغير من التّركيب؛ وذلك لأنّ المعامَلة مع الأوّل، والثّاني كالتَّتِمّة له(١)ولأنّ الجزء الثّاني بمنزلة تاء التّأنيث والتّنوين من حيث أنّه نازل منه منزلة ذيله وتتمّته نزولهما بهاتيك المنزلة، فلذلك صغّروا الصّدر(٢)،ولأنّ الصّدر عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه؛ إذ كانا شيئين(٣)،فمحلُّ الثّاني من الأوّل محلُّ المضاف إليه من المضاف، فكما أنّك إذا حقّرت مضافًا من نحو: "عَبْدِ زيد"، و "طَلْحَةِ عمرو"، إنّما تُحقِّر الأوّل دون الثّاني من نحو: "عُبَيْدِ زيد" و "طُلَيْحَةِ عمرو"، كذلك تقول: "هذا بُعَيْلَبَكُّ، و حُضَيْرَمَوْتُ، ومُعَيْدِ يكرِبُ"؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه ،والمركّبَيْن بمنزلة اسم واحد طويلٍ، كـ(عَنْتَرِيسٍ) (٤)، فكما تقول: "عُنَيْتِرِيسٍ"، كذلك تقول: "حُضَيْرَمَوْتُ"، فيحُلّ "موت" من "حضر" محلَّ "ريس" من "عنتريس" من حيث كان تمامًا له.

ومثله: "خمسةَ عشرَ"؛ لأنّه مركّبٌ مثلُه فتقول: "هذا خُمَيْسَةَ عَشَرَ"، فتُصغِّر الأوّل وتُتْبِعه الثّاني، سواءٌ في ذلك أردتَ العدد أو سمّيتَ به، وقالوا في "اثْنَا عَشَرَ"، و "اثْنَتَا عَشْرَةَ":"ثُنَيَّا عشر"، و "ثُنَيَّتَا عشرة" لأنّ محلّ "عشر" من "اثني عشر" محلُّ النّون من "اثنَيْن"(٥).

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٤٣٠، ٤٣١، وينظر: الأصول في النحو٣/ ٦٠، وينظر: البديع في علم العربية ٢/ ١٧٦.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢/٥٨٢.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٧٥.

(٤)عنتريس: الْعَنْتَرِيسُ: الدَّاهِيَةُ. وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ التَّاءُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ عَرِسَ بِالشَّيْءِ، إِذَا لَازَمَهُ. وَالنُّونُ -أَيْضًا- زَائِدَةٌ فِي الْعَنْتَرِيسِ. ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس٤/ ٣٦٦مادة(ع. ر.س).

(٥) شرح المفصل ٣/ ٤٣٠، ٤٣١، وينظر: الأصول في النحو٣/ ٦٠، و وينظر: البديع في علم العربية ٢/ ١٧٦، والمفصل في صنعة الإعراب ص ٢٥٦، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٠٠، و شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٤٧، و ١/ ٣٢٦.

فكأنك صغّرت اثنين واثنتين (١)؛ لأنّ حرف الإعراب الألف والياء، فصارت (عشر) في اثني بمنزلة النّون، كما صار(موت) في (حضرموت) بمنزلة(ريسٍ) في (عنتريسٍ)(٢).

رابعًا: حكم عجز المركّب المزجي عند التّصغير

من المعلوم أنّ عجز المركّب المزجيّ أحد المواضع الّتي تقدّر منفصلة عند التّصغير ،وعن ذلك يقول الشّيخ الحملاوى:" ويستثنى من التّوصّل إلى بنائي(فُعَيْعِل ،وفُعَيْعِيل)، بما يُتَوصَّل به إلى بناء (مَفاعِل، ومَفاعِيل)، عِدَّةُ مسائل جاءت على خلاف ذلك، لكونها مُخْتَتَمَةً بشيء مقدر انفصاله، والتّصغير يرد على ما قبله.

والمقدّر الانفصال هو: ما وقع بعد أربعة أحرف: من ألف تأنيث ممدود كقُرْفُصَاء، **أو تائه** كحنظلة، أو **علامة نسَب** كعَبْقَرِي، أو**ألف ونون زائدتين** كزعْفران وجُلْجُلَان، أو**علامتَى تثنية**، كمسلمَيْن ومُسلمَان، أو **علامتى جمع تصحيح المذكّر والمؤنّث**، كجعفرِين، وجعفرون، ومسلمات، **أو عَجُزَي المضاف والمَزْجيِّ**، فهذه كلّها يخالف تصغيرها تكسيرها، تقول في التّصغير: (قُرَيْفَصَاء، وحُنَيْظِلَة، وعُبَيْقِري، وزُعَيْفِران، وجُلَيْجِلَان، ومُسَيْلِمَيْن أو مُسَيْلِمَان، وجُعَيْفِرِينَ أو جُعَيْفِرُونَ، ومُسيْلِمَات، وامَيْرِيء القيس، وبُعَيْلَبَك)، وتَقول في تكسيرها:(قَرافِص، وحَناظل، وعَباقر، وزَعافر، وجَلاجَل)؛ إذ لا لبس في حذف زوائدها تكسيرًا، بخلاف التّصغير، للالتباس بتصغير المجرّد منها "(٣).

فهذه المذكورات كلّها ثابتة في التّصغير، لتقديرها منفصلة عمّا قبلها، وتقدير التّصغير واقعًا على ما قبلها...وإنّما لم تحذف ألف التّأنيث الممدودة وما ذكر بعدها؛ لأنّها أشبهت كلمة أخرى، فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجرّدًا عنها(٤).

***وقد ذكر أبو حيّان صورا فى تصغير المركّب المزجيّ المسمّى به ،فقال**: "وإذا صغّرت «بعلبك» - وأنت تجعلها اسمًا واحدًا- قلت: "بُعيلب "،وقال الفرّاء: ربما حذفوا فقالوا: بُعَيلة، وقال بعضهم: "بُكيكة" فيحذف بعلًا، ومن قال:(هذه بعلبك)، فلم

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي ١/ ٣٢٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٦.

(٣) شذا العرف في فن الصرف ص١٠٢، وينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٥٦٨/٢.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥٦٨.

يحذف قال في التّصغير: "هذه بُعَيلة بك"؛ وإن شاء قال: بعلَ بُكَيك، فجعل «بكا» مذكَّرًا "(١).

***<u>وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله:</u>

ألِفُ التَّأنِيْثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتاؤُهُ مُنْفصِلَيْنِ عُدَّا
كَذا المَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ ... وَعَجُزُ المُضَافِ وَالمُرَكَّبِ
وَهَكَذا زِيادَتا فَعْلانا ... مِنْ بَعْدِ أرْبَعٍ كَزَعْفَرانا
وَقدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلى ... تَثْنِيَةٍ أوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلا (٢).

****
****
****

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٣٨١.
(٢) ألفية ابن مالك ص ٦٨.

المبحث الثَّانى: تصغير المركَّب الإضافى

إذا حقّرت مضافًا من نحو: "عَبْدِ زيد"، و "طَلْحَةِ عمرو"، إنّما تُحقِّر الأوّل دون الثّاني من نحو: "عُبَيْدِ زيد" و "طُلَيْحَةِ عمرو"(١) وتركتَ الآخرَ على حاله(٢)، كذلك تقول: "هذا بُعَيْلَبَكُّ، و حُضَيْرَمَوْتُ، و مُعَيْدِ يكرِبُ"، لأنّ المضاف والمضاف إليه والمركّبَيْن بمنزلة اسمٍ واحدٍ طويلٍ كـ(عَنْتَرِيسٍ)(٣).

وعجز المركّب الإضافي - وهو المضاف إليه في المركّب الإضافي- **ممّا يقدّر منفصلا عند التّصغير** نحو:(عبد شمس) ،فالتّصغير يكون في المضاف فقط ،فتقول في تصغيره: (عُبَيدُ شمسٍ)، وهو المنبّه عليه بقوله:

..... **وَعَجُزُ الْمُضَافِ**..... (٤)

وبناءً على ما سبق ،فيصغَّر كلٌّ من المركّبين المزجى و الإضافى بطريقٍ واحدٍ ،وذلك بتصغير الصَّدر منهما وجعل العجز ممَّا يقدَّر منفصلًا عند التَّصغير.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٤٣١، و اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل ص١٢٤.

(٢) جامع الدروس العربية ٢/ ٩٣.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٤٣١.

(٤) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ص٣٤٠.بتصرف يسير.

الفصل الثّالث: النّسب إلي المركّب

المبحث الأوّل: النّسب إلي المركّب المزجيّ(١).

أوَّلا: النّسب والمنسوب والتغيرات الطارئة علي المنسوب إليه:

النّسَبُ لغة:": نَسَب الْقرَابَات، يُقَال: فلَان نَسِيبي، وهم أنسِبائي. وَرجل نَسِيبٌ حَسِيب: ذُو حَسَب ونَسَب. قَالَ: والنِّسْبة مصدَرُ الانتساب، والنُّسبَةُ: الِاسْم ،و النّسْبة والنُّسْبة: لُغَتَانِ مَعْنَاهُمَا وَاحِد(٢).

---

(١) في النَّسب إلى المركّب الإسنادى نحو:(تأبطَ شرًّا)تضيفهُ إلى الصّدرِ فتقولُ: تَأبطِيٌّ"، حذفت من "تأبّط شرًّا" المفعول، ونزعت الفاعلَ من الفعل، فتحذف وتَعْمَلَ به عملك بالمضاف حتى تصير الإضافة على شيء لا يكون حكاية لو كان اسمًا؛ ليخرج من أن يكون جملةً، فتنقلُ الْفِعْل إِلَى الصّفة، وَذَلِكَ يَكْفِي فِي تَعْرِيف الْمَنْسُوب، يدلّك على ذلك أنَّ من العرب من يفرد فيقول:" يا تأبَّط أقبل"، فيجعل الأوَّل مفردًا، فكذلك تفرده في الإضافة، وَإِنَّمَا جَازَ النّسَب إِلَى الصَّدْر مِنْهَا تَشْبِيها بالمركّب تركيب مزج، وإنّما وجب النّسب إلى الأوّل؛ لأنّ الحكاية في معنى المركّب والمضاف من حيث كان أكثرَ من اسمٍ واحدٍ، بل هو في الحكاية أبلغُ؛ لأنّه قد يكون أكثرَ من اسمَيْن، وعنها يقول سيبويه:"فمن لم يقل ذا فطول له الحديث فإنه يقبح جدًّا"، و أجاز الجرميّ النّسب إلى الثّاني فتقول: شرّيّ، وحبّىّ في(تأبّط شرًّا وذرّا حبًّا)، وَجوّز أَبُو حَاتِم السجسْتانِي النّسَب إِلَيْهِمَا مَعًا مقترنين فَيُقَال:(تأبّطيّ شرّيّ)، و(بعليّ بكيّ). ينظر: بتصرف في توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١٤١، وشرح المفصل ٣/ ٤٧٠، و التعليقة على كتاب سيبويه ١٣٦/٣، و اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٦، و الكتاب ٣٧٧/٣، وشرح الكافية الشافية٣/ ١٣٥٩، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١١٤١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٥٣، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٦٨٠، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٣٩٥، ٣٩٦، وشرح المفصل ٣/ ٤٧٠، و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٣/ ١٤٥٨، ارتشاف الضرب من لسان العرب٢/ ٦٠٠، الكتاب ٣/ ٣٢٨.

(٢) تهذيب اللغة مادة(ن. س.ب)بتصرف.

وجاء في "الصّحاح":"النَسَبُ: واحد الأنساب، والنِسْبَةُ، والنُسْبَةُ مثله"(١)،و نَسَبْتُهُ إلَى أَبِيهِ نَسَبًا مِنْ بَابِ طَلَبَ عَزَوْتُهُ إلَيْهِ ،وَانْتَسَبَ إلَيْهِ اعْتَزَى، وَالِاسْمُ: النِّسْبَةُ بِالْكَسْرِ فَتُجْمَعُ عَلَى نِسَبٍ مِثْلُ (سِدْرَةٍ وَسِدَرٍ)، وَقَدْ تُضَمُّ فَتُجْمَعُ مِثْلُ:(غُرْفَةٍ وَغُرَفٍ)(٢).

<u>والنّسب اصطلاحا</u>: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها(٣).

ويُسمَّى "إضَافَة"، وَمَعْنَاهَا أَن يضيف شَيْئًا إلَى بلدٍ، أَو قبيلةٍ ،أو صناعَة إضَافَة معنويّةً كَقَوْلِك: (مكيّ وتميميّ)، وإنَّما سمِّي نَسَباً لأنَّك عرَّفته بذلك كَمَا تعرَّفُ الإنسانَ بآبائه(٤).

<u>والاسم المنسوب</u>: هو:" الاسم الملحق بآخره ياء مشدّدة مكسور ما قبلها علامة للنّسبة إليه"، كما ألحقت التّاء علامة للتّأنيث، وذلك نحو قولك: هاشميّ وبصريّ(٥).

قال ابن الصّائغ(٦):

كُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبْ أَوْ بَلْدَةٍ تَلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبْ(٧)

وذا الأعرف في ترجمته، وقال سيبويه: "باب الإضافة"(٨)، وابن الحاجب:النّسبة بكسر النّون وضمّها، بمعنى الإضافة؛ أى الإضافة المعكوسة، كالإضافة الفارسيَّة(٩).

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة(ن.س.ب).

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومى مادة(ن.س. ب).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٤٣.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٤٣.

(٥) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٥٩، وينظر: الشافية في علم التصريف لابن الحاجب ومعه الوافية نظم الشافية ١/ ٣٧، و الشافية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب ص٧٠.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٤٣.

(٧) اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٧٧.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٤٣.

(٩) شذا العرف في فن الصرف ص ١٠٦.

ويحدث بالنّسب ثلاثة تغييرات:

الأوّل: لفظيّ، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشدّدة آخر المنسوب إليه(١)؛ لتدلّ على نسبته، إلى المجرّد منها(٢)،وَإِنَّمَا تشدد ياؤه، لِأَن النِّسْبَة تصير لَازِمَة للمنسوب، فَصَارَت هَذِه الْإِضَافَة أَشد مُبَالغَة من سَائِر الإضافات، فشدّدوا يَاء هَذَا، ليدلّوا على هَذَا الْمَعْنى(٣)،وَلم تخفّفها لِئَلَّا يلتبس بياء الْإِضَافَة الَّتِى هى اسْم الْمُتَكَلّم وَذَلِكَ قَوْلك:(هَذَا رجل قيسىّ، وبكرىّ)، وَكَذَلِكَ كل مَا نسبته إِلَيْهِ (٤)، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.

والثّاني: معنويّ، وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له.

والثّالث:حكميّ، وهو معاملته معاملة الصفّة المشبّهة(٥)،في رفعه المضمر والظّاهر باطّراد(٦)كقولك:(زيد قرشيّ أبوه، وأمُّه مضريّة) (٧).

***وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله:

يَاءً كَيَا الكُرسِيِّ زَادُوا للنّسَب وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسرُهُ وَجَب (٨)

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٤٣.

(٢) علل النحو ص ٥٢٩.

(٣) المقتضب ٣/ ١٣٣.

(٤) علل النحو ص ٥٢٩.

(٥) الصّفّة المشبّهة: الصّفة الّتي استُحسن فيها أن تضاف؛ لما هو فاعلٌ في المعنى كـ"حسن الوجه"، و"نقي الثَّغر"، و"طاهر العِرض ". ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢١٨.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٤٣.

(٧) شذا العرف في فن الصرف ص ١٠٦.

(٨) ألفية ابن مالك ص٦٩.

ثانيًا: النّسب إلي المركّب المزجيّ

في النّسب إلى المركّب المزجيّ خمسة أوجه:

الوجه الأوّل:

مقيس اتفاقًا، وهو النّسب إلي صدره، فتقول في(بعلبك): بعليّ، وكذا حكم (خمسة عشر)، فتقول: خمسيّ(١)،وقالوا في (قاليقلا): قاليٌ، وهذا حسنٌ جيد(٢)،وكَانَ الخليلُ يَقُول: يُنْسب إِلَى الأول مِنْهُمَا لِأَنَّهُ جعل الثّاني كالهاء فَيَقُول فِي(حَضْرَمَوْت): حَضْرِيّ، وَفِي(خَمْسَة عَشَر): خَمْسِيّ، وَفِي (مَعْدِ يَكْرِب): مَعْدِيّ، وَلم يكن اجْتِمَاع الاسمين مُوجبًا أَنَّهُمَا قد صُيِّرا اسْمًا وَاحِدًا فِي التّحقيق كَمَا صُيِّر (عَنْتَرِيْسٌ) و(عَيْطَموس) (٣) وَمَا أشبه ذَلِك مَعَ الزّيادة اسْما وَاحِدًا فِيهِ زِيَادَة، كَمَا لم يكن الْمُضَاف إِلَيْهِ زِيَادَة فِي الْمُضَاف كَمَا يُزَاد فِي الِاسْم بعض الْحُرُوف ألا ترى أَنّه قد قيل:(أيادي سَبَا)، وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاء اسْم سُداسيّ توالتّ فِيهِ سِتّ حركات(٤).

ويحذف العجز؛ لاستثقال النّسبة إلى كلمتين معًا، فحذفوا الثّانية كما حذفوا تاء التّأنيث(٥)،كما قيل في طَلْحَة: طَلْحِيّ(٦)،سواء أكان صدره صحيحًا أم معتلًّا كـ (بعليّ، ومعديّ، أو معدويّ)(٧).

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٥٨، وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/ ١٦٣، و شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ص٣٥٠، و شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٥٦٩، و ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٦٠١، و التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥٩٩.

(٢) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس ص ٢٥٧.

(٣) عَيْطَمُوْس:العَيْطَمُوسُ من النّوق: الشَّديدةُ الضَّخْمَةُ. ينظر: العين باب الخماسي من العين.

(٤) المخصص ٤/ ١٦٢.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥٩٩.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الإستراباذي ١/ ٤٠٨.

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥٩٩.

***وبعضهم يعامل المعتلَّ معاملة المنقوص**(١)،وعن كيفيَّة النَّسب إليه يقول ابن يعيش: "فَإِن كَانَ المنقوص رباعيا اختير حذف يائه تَقول فِي معطٍ:"معطيٌّ"، وَفِي "قاضٍ": قَاضِي، وَيجوز الْإِقْرَار وَالْبدل تَقول: "مُعطويٌّ وقاضوي "(٢).

و بناءً على ذلك تقول: بعليّ، ومعديّ، أو معدويّ فى النّسب إلى (بعلبك ، ومعدي كرب).

***وإنّما خيِّر في الياء بين إبقائها على حالها وقلبها واوًا**؛ لأنّك إذا حذفت الجزء الثّاني صار الكلام منقوصًا، وياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز فيها التّصحيح والقلب واوًا نحو: "قاضي، و قاضوي"(٣)، والأرجح التّصحيح(٤)،وَتقول:خَمْسِيّ في (خَمْسَةَ عَشَرَ) عَلَمًا، وَلاَ يُنسَبُ إِلَيْهِ عَدَدًا(٥).

***وَقَالَ الْفراء: إِذا نسبت إِلَى "خَمْسَة عشر"**، فَالْقِيَاس أَن تنْسب:(خمسيّ)، وَإِنَّمَا نسبت إِلَى الأوّل، **وَلم تنْسب إِلَى الآخر**؛ لِأَن ذَلِك ينْسب إِلَيْهِ خماسي، وَذَلِكَ بِمَنْزِلَة نسبتك إِلَى ذِي الْعِمَامَة: عماميّ، وَلَا تقل: ذووي ؛لِأَنّ" ذُو" ثَابت يُضَاف إِلَى كل شَيْء مُخْتَلف وَغير مُخْتَلف.

وَإِذا نسبت ثوبًا إِلَى أَن طوله وَعرضه" اثْنَا عشر" ذِرَاعًا، قلت:(هَذَا ثوب ثنويّ)، وَ(هَذَا ثوب اثْنَيّ)، وَقَالَ أَبُو عبيد(٦): قَالَ الْأَحْمَر(٧): إِن كَانَ الثَّوْب

---

(١) شذا العرف في فن الصرف ص١١٠.

(٢) اللمع في العربية ص٢٠٦، وينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٣.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧١بتصرف.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥٩٩.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧١بتصرف.

(٦) أبو عبيد: القاسم بن سلاّم، ويكنّى أبا عبيد، وهو من أبناء أهل خراسان. وكان مؤدّبًا صاحب نحو وعربية، وطلب الحديث والفقه، وولي قضاء طرسوس أيام ثابت بن نصر بن مالك، ولم يزل معه ومع ولده وقدم بغداد ففسّر بها غريب الحديث وصنّف كتبًا، وسمع الناس منه، وحج فتوفي بمكة سنة أربع وعشرين ومائتين.ينظر في ترجمته: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٥، ٢٥٤.

(٧) الأحمر:على بن المبارك الأحمر النَّحويّ، صاحب على بن حمزة الكسائيّ، كان مؤدّب الأمين، وهو أحد من اشتهر بالتقدّم في النحو واتّساع الحفظ. وجرت بينه وبين سيبويه =

طوله "أحد عشر ذِرَاعًا"، لم أنسب إِلَيْهِ كَقَوْل من يَقُول:(أحد عشريّ) بِالْيَاءِ ،وَلَكِن يُقَال(طوله أحد عشر ذِرَاعًا)، وَكَذَلِكَ إِذا كَانَ طوله عشْرين فَصَاعِدا مثله، وَقد غلط أَبُو عبيد هَهُنَا حِين ذكر الذارع فَقَالَ:(أحد عشر ذِرَاعًا)، وَلَا يذكرهَا أحد.
وَقَالَ السَّجسْتانِي(١): لَا يُقَال:(حَبل أحدَ عشريّ)، وَلَا مَا جَاوز ذَلِك (٢).

***<u>وإلى هذا الوجه أشار النَّاظم بقوله:</u>

والعَجْزَ احذِفْ من مركَّب.... ..... (٣).

★الوجه الثّاني:

أن ينسب إلى عجزه، فتقول:(بكيّ)(٤)،(كربيّ)(٥)، مقتصرًا عليه(٦)،وهذا الوجه أجازه الجرميّ ،ولا يجيزه غيره (٧).

=مناظرة لما قدم بغداذ، ... قال الطّوال: ومات الأحمر قبل الفرّاء بمدّة. قال: أحسبه سنة أربع وتسعين ومائة. ينظر في ترجمته: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣١٣، ٣١٧.

(١) <u>السّجستاني:</u> سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني، وأصله من تستر، تجر إلى سجستان وكرمان فأصاب مالا، وكان جمّاعة للكتب حتى إنّه لم يكن بالبصرة مثل كتبه، وكان يُعنى باللغة والأخبار، وتوفي- على ما حقّقه ابن دريد - سنة خمس وخمسين ومائتين. ينظر في ترجمته: معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي ٣/ ١٤٠٦.

(٢) كتاب العدد في اللغة لابن سيده ص ٥٤.

(٣) ألفية ابن مالك ص ٥٢.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٥٨، وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/ ١٦٣، و شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ص٣٥٠، و شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٥٦٩، و ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٦٠١، و التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥٩٩.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥٩٩.

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٦٠١.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٥٨، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٣٩٥.

وأجاز الجرمي قياسًا أن يحذف صدر الجملة ،وينسب إلى عجزها ولم يأت السَّماع عن العرب إلّا بما قاله غير الجرميِّ، وقال أبو الحسن: لم يسمع في الجملة النّسبة إلى ثانى جزئيها ، وقياسها على المركّب تركيب مزجٍ قياسٌ فاسدٌ(١).

وقد نسب- أيضا- له إجازة النّسبة إلى الأوّل أو إلى الثّانى أيّهما شئت في الجملة أو في غيرها، فتقول في بعلبك: بَعْلِيّ أو بَكّيّ(٢).

★★الوجه الثّالث:

أن ينسب إليهما معًا مزالا تركيبهما، فتقول: بعلىّ، بكيّ(٣)، ويقولون:(جاءني البعليّ البكيّ)(٤)،وهذا أجازه قوم منهم أبو حاتم قياسا على قول الشّاعر:

تـزَوَّجْتُـهَـا رَامِـيَّـةً هُـرْمُـزِيَّـةً(٥)

فنسبها إلى" رام هرمز"(٦) بلدة من نواحي خوزستان(٧)،وقال أبو الحسن: في(بلال أباذ):" بلاليّ أباذيّ"، فظاهره التّخيير كما يقول الجرميّ، وقال:إن خفت الالتباس قلت: "راميّ هرمزيّ"(٨).

---

(١) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٦٨٣.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٢، وينظر:البديع في علم العربية ٢/ ٢٠٦.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٥٨.

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٧٠٠.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٥٨، صدر بيت من بحر الطويل، وكذا في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٩/ ١٧، وعجزه:(بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطى الأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ)في شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ١١٥، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥٩٩رقم(٩٢١)، والمخصص ٤/ ١٦٢، و المخصص ٤/ ١٦٢، و تاج العروس مادة(هـ. ز. ز)، شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٢رقم(٥١)، وشذا العرف في فن الصرف ص ١١٠برواية:(بِفَضْلَةِ)بدلا من:(بِفَضْلِ)، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٧٠٠رقم(٤٢٢٢)برواية:(النقد)بدلا من:(الرزق).
والشّاهد فيه:(رَامِيَّـةً هُـرْمُـزِيَّةً)حيث نسب إلي جزئى المركّب المزجىّ معًا مزالا تركيبهما، وهذا أجازه قوم منهم أبو حاتم قياسا.

(٦) رام هرمز: إقليم ومدينة في خوزستان بين الأهواز وأصفهان، قال سلمان: أنا من رام هرمز».ينظر: المعالم الأثيرة في السنة والسيرة ص ١٢٥).

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥٩٩، .

(٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٦٠١بتصرف.

★★الوجه الرّابع:

أن ينسب إلي مجموع المركّب فقالوا: بعلبكيّ(١)،ومعدى كربيّ(٢)،غير مزال تركيبه(٣)،فينسب إلى عجزه مع بقاء الصَّدر.

وبشذوذه قال النّحّاس:" ومن الكوفيّين من حكى في النّسب إلى(بعلبك):بعلبكيٌ، وهذا شاذٌ، والأجود بعليٌّ"(٤).

***وعبارة الرّضيّ توحي بقلّته مشروطًا** حيث قال:" وقد ينسب إلى المركّب من غير حذف إذا خَفَّ اللفظ، نحو:بَعْلَبَكّي(٥).

***وقد نسبه ناظر الجيش (٦) إلى الكوفيّين ، وذكره في سياق ما شّذ وروده في" باب النّسب"** فقال: " ممّا ترك تغييره وبابه أن يتغيّر.... وإلى (بعلبك): "بعلبكيّ "حكاهما الكوفيّون"(٧).

وبشذوذه -أيضا- قال أبو حيّان(٨).

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٥٩، وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسى٣/ ٢١٣، و شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٢٤، و التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٦٠٠، و التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٦٠٠، و شذا العرف في فن الصرف ص١١٠، و شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٥٦٩، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٧٠٠.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٦٠٠.

(٣) شذا العرف في فن الصرف ص ١١٠.

(٤) عمدة الكتاب ص ٢٥٧.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٣.

(٦) ناظر الجيش:مُحَمَّد بن يُوسُف بن أَحْمد بن عبد الدَّائِم الْحلَبِي محبّ الدّين نَاظر الْجَيْش، واشتغل ببلاده، ثمَّ قدم الْقَاهِرَة، ولازم أبا حَيَّان، والجلال الْقزْوِينِي، والتّاج التّبريزي، وتلا بالسّبع على التّقيّ الصَّائِغ، وألف (تمهيد القواعد) في شرح (التسهيل لابن مالك) في النحو، وغيرها. ينظر:بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة للسيوطى ١/ ٢٧٥، و الأعلام للزركلى٧/ ١٥٣.

(٧) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٧٣٤.

(٨)ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٦٠٢.

الوجه الخامس:

أن يبنى من جزأي المركّب اسم على (فَعْلَل) وينسب إليه، قالوا في(حضرموت):" حضرميّ" (١)يبنون اسمًا رباعيًّا من بعض صدر المركّب وبعض عجزه، وينسبون إليه(٢)على غير القاعدة(٣)،فقالوا: حضرميٌّ(٤).

وقد تلمّس ابن الورّاق (٥)لهذا الوجه علّة فقال:"وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك لِأَنَّهُ إذا جَازَ فِي الْمُضَاف هَذَا الِاشْتِقَاق حرصًا على الْبَيَان، وَلَيْسَ لُزُوم الْمُضَاف للمضاف إلَيْهِ، كلزوم وَاحِد الاسمين للْآخر الَّذِي جعل مَعَه اسْما وَاحِدًا، فَإِذا جَازَ فِي الْمُضَاف هَذَا الْوَجْه، كَانَ فِي هَذَا أَجود، وَلَيْسَ ذَلِك- أَيْضا - بِقِيَاس مطَّرد"(٦).

***ويُسمى هذا الصّنيعُ (النَّحتَ)**، وهو:" أن تختصرَ من كلمتين فأكثر كلمةً مواحدة"(٧)، وقيل:"أن يُعمد إلى كلمتين أو جملة؛ فينزع من مجموع حروفها كلمةٌ واحدةٌ؛ تدلّ على ما كانت تدلّ على الجملة"، وأقدم تعريف له -فيما وصل علمنا إليه- ما ذكره ابن فارسٍ بقوله: "ومعنى النّحتِ أن تؤخذ كلمتان؛ وتنحت منهما كلمة؛ تكون آخذةً منهما جميعٍ بحظٍّ"(٨).

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٥٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٣.

(٣) جامع الدروس العربية ٢/ ٨٠.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٧٤، وينظر: المقتضب ٣/ ١٤٣، و

(٥)ابن الورّاق: محمد بن عبد الله أبو الحسن الوراق النحوي، مات سنة احدى وثمانين وثلاثمائة؛ كان في طبقة أبي طالب العبدي، وكان زوج بنت أبي سعيد السيرافي، وله شرح مختصر الجرمي الأكبر سمّاه «الفصول في نكت الأصول»، وشرح مختصر الجرمي الأصغر سماه «الهداية»، وكتاب العلل في النّحو.ينظر في ترجمته:معجم الأدباء ٦/ ٢٥٤٤، و البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٧٦، ٢٧٧.

(٦) علل النحو ٥٥١.

(٧) جامع الدروس العربية ١/ ٢٢١.

(٨) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم عبد الرزاق بن فراج الصاعدي١/ ١٤١، و١٤٢.

وقد رجعت إلى "المقايس" فوجدته يقول:" النُّونُ وَالْحَاءُ وَالتَّاءُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى نَجْرِ شَيْءٍ وَتَسْوِيَتِهِ بِحَدِيدَةٍ، وَنَحَتَ النَّجَّارُ الْخَشَبَةَ يَنْحَتُهَا نَحْتًا، وَالنَّحِيتَةُ: الطَّبِيعَةُ، يُرِيدُونَ الْحَالَةَ الَّتِي نُحِتَ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ، كَالْغَرِيزَةِ الَّتِي غُرِزَ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ، وَمَا سَقَطَ مِنَ الْمَنْحُوتِ نُحَاتَةٌ"(١).

ولم ينل النّحت عناية كافية عند علماء العربية القدامى؛ فلم توضع له قواعد ثابتة، وقد ذُكر عند أكثرهم عرضًا؛ كما فعل الخليل وسيبويه ومن أتى بعدهما، ولعلّ السّبب في ذلك أنّ ما جاء من النحت عن العرب قليل؛ لا يكاد يتجاوز ستين كلمة ولم ينل النحت عناية كافية عند علماء العربيّة القدامى؛ فلم توضع له قواعد ثابتة - فيما وصلنا- الخليلُ؛ حيث ذكر قولهم: (حَيْعَلَ)،و(الحَيْعَلَةُ) ***ويأخذ النّحت - عند القدامى- اتجاهين**: **أحدهما لجمهور اللغويين والصّرفيين والنّحاة**: وهو أن ينحت من كلمتين أو من جملة على وزن (فَعْلَل) في الغالب....

أمَّا الاتجاه الثّاني فمذهب ابن فارس وقد توسَّع في النّحت؛ وهو أن ينحت على أيِّ وزن من أوزان العربيّة المستعملة في الرّباعيّ أو الخماسى (٢).

***ويأخذ النّحت - عند القدامى- اتجاهين: أحدهما:لجمهور اللّغويّين والصّرفيّين والنّحاة،** وهو: أن ينحت من كلمتين أو من جملة على وزن (فَعْلَل) في الغالب...

أمَّا الاتّجاه الثّاني: فمذهب ابن فارس- وقد توسَّع في النّحت- وهو" أن ينحت على أيِّ وزن من أوزان العربية المستعملة في الرّباعيّ أو الخماسيّ.

و يُعَدُّ ابن فارسٍ من أعظم المُنَظِّرِينَ الكوفيِّين للأصول، ولعلّ الّذي دعاه إلى الأخذ بهذا المذهب هو اتجاهه الكوفيّ، وإخلاصه لمدرسةٍ لا تعتدّ بما زاد عن الثّلاثيّ من الأصول؛ فأراد أن يرد الرّباعيّ أو الخماسيّ إلى أصلهما؛ فخرَّج ما زاد عن الثّلاثيّ على الزِّيادة أو النَّحت، ورام أن يجعل لذلك قياساً يُتَّبع.

---

(١) مقاييس اللغة ٥/ ٤٠٤مادة(ن. ح. ت)، وينظر: مجمل اللغة لابن فارس ص ٨٦٠مادة(ن. ح. ت).

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٦٠، ١٤٥٩، و شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٦٨٣.

ووضَّح ابنُ فارسٍ مذهبه بقولـه: " اعْلَمْ أَنَّ لِلرُّبَـاعِيِّ وَالْخُمَاسِـيِّ مَذْهَبًا فِـي الْقِيَـاسِ، يَسْتَنْبِطُهُ النَّظَرُ الدَّقِيقُ، وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا تَرَاهُ مِنْهُ مَنْحُوتٌ، وَمَعْنَـى النَّحْـتِ أَنْ تُؤْخَذَ كَلِمَتَانِ وَتُنْحَتَ مِنْهُمَا"(١)

***ولا يُشترط فيها** حفظُ الكلمات بتمامها، ولا الأخذ من كلّ الكلمات، ولا موافقة الحركاتِ والسّكنات، على الصّحيح، كما يُعلم من شواهد ذلك، لكنّه يشترط فيها اعتبار ترتيب الحروف(٢).

***وهو نوع من الاختصار في اللّفظ** ،ويراعى في ترتيب الحروف ترتيب ورودها في الجملة المختصرة(٣)،وهذا النّوع مقصور على السّماع(٤)
والنحت جنس من الاختصار، وهو لون من ألوان التَّركيب إلاَّ أنَّه يختلف عنه بأنَّه تُنتقص فيه المواد المنحوت منها وتُخْتَزل؛ بخلاف التّركيب الذي يُبقي على بنيتي الكلمتين(٥).

***والنّحتُ على كثرته في لغتنا غيرُ قياسيّ**، كما هو مذهب الجمهور، ومن المحقّقين من جعله قياسيًّا، فكلُّ ما أمكنك فيه الاختصارُ جاز نحتُه ،والعصرُ الحاضرُ يحملنا على تجويز ذلك والتّوسعَ فيه(٦).
وبشذوذه قال أبوحيّان:" وشذّ بناء (فَعْلَلٍ)من المركّب"(٧).

---

(١)ينظر: مقاييس اللغة ١/ 328.
(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٦٠٣.
(٣) جامع الدروس العربية ١/ ٢٢١.
(٤) الموجز في قواعد اللغة العربية لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ص ٣٥.
(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٦٠٣.
(٦) جامع الدروس العربية ١/ ٢٢١.
(٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٦٠٣.

وعن هذا الوجه وسابقه أشار المراديّ بقول:" وهذان الوجهان شاذّان يقتصر فيهما على ما سُمع لا نعلم في ذلك خلافًا"(١).

***__وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله:__

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا..... (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٥٩.

(٢) ألفية ابن مالك ص ٧٠.

المبحث الثَانى: النّسب إلي المركّب الإضافي

بدايةً يقول سيبويه:" **اعلم أنّه لا بدّ من حذف أحد الاسمين في الإضافة ،والمضاف في الإضافة يجري في كلامهم على ضربين: فمنه ما يحذف منه الاسم الآخر، ومنه ما يحذف منه الأوَّل.**

وإنّما لزم الحذف لأحد الاسمين لأنَّهما اسمان قد عمل أحدهما في الآخر، وإنّما تريد أن تضيف إلى الاسم الأوّل، وذلك المعنى تريد، فإذا لم تحذف الآخر صار الأوّل مضافًا إلى مضاف إليه؛ لأنَّه لا يكون هو والآخر اسمًا واحدًا "(١).

و" لِأَنّ الْغَرَض فِي الْمَنْسُوب أَن يعلم تعلقه بالمنسوب إِلَيْهِ، فَإِذا كَانَ كَذَلِك استطالوا إِدْخَال يَاء النِّسْبَة على لفظ الْمُضَاف إِلَيْهِ ؛لِأَنّ جعل الاسمين اسْما وَاحِدًا آكِد فِي لُزُوم أَحدهمَا الآخر من لُزُوم الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ، لِأَنّ الْمُضَاف قد ينْفَصل من الْمُضَاف إِلَيْهِ، وَيَقَع الْإِخْبَار عَن الْمُضَاف دون الْمُضَاف إِلَيْهِ، إِذْ كَانَ الْمُضَاف إِلَيْهِ معنى(فِي)" (٢).

أوجه النّسب الي المركّب الإضافي:

الوجه الأوّل:

ينسب للجزء الثَّاني من المركّب الإضافي في مواضع:

**أَحدهَا: مَا يكون الأوّل مَعْرُوفا بالثَّانى؛ نَحْو قَوْلك:(هَذِه دَار عبد الله، وَغُلَام زيد)، فَإِن نسبت إِلَى شئ من هَذَا فَالْوَجْه أَن تنْسب إِلَى الثاني ؛لِأَنّ الأوّل إِنَّمَا صَار معرفَة بِهِ (٣).

ويكون الثَّانِي معرفَة مَقْصُودا إِلَيْهِ، وَالْأول بِهِ معرفَة، فَإِذا كَانَ كَذَلِك فالنّسب إِلَى الثَّانِي؛ لِأَنّ الأوّل اخْتصَّ بِهِ؛ يَعْنِي: الثَّانِي، وَهُوَ فِي نَفسه مَعْرُوف"(٤)؛ لِأَنَّهُ لم

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٧٥.

(٢) علل النحو ص٥٥٠.

(٣) المقتضب ٣/ ١٤١، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٦٣، و شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧١، و شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي ١/ ٤٠٩.

(٤) علل النحو ص ٥٤٩.

تسبق لَهُ إِضَافَة قبل اسْتِعْمَاله علما (١) فهو أشهر وأبين ؛إذ كان به صار معرفةً(٢).

**والثاني:إن تعرّف الأوّل بالثَّاني تَحْقِيقا ،ولَكن خيف لبسٌ (٣)بالنّسب إلى المضاف،وذلك بأن يجئ أَسماء مطّردة ،والمضاف في جميعها واحد ،والمضاف إليه مختلف ،فالواجب النّسبة إلى المضاف إليه(٤)،فحذف الصَّدْر وَنسب إلَى الْعَجز مثل قَوْلهم فِي (ابْن عمر، وَابْن الزّبير، وَابْن كرَاع، وَابْن دعْلج):(عمريّ، وزبيريّ، وكراعيّ، و دعلجيّ)(٥)، وتجعل ياءي الإضافة في الاسم الّذي صار به الأوَّل معرفة فهو أبينُ وأشهرُ؛ إذ كان به صار معرفةً(٦)؛لأنّ الأوّل يعرف بالثّاني(٧)، ونسبت إِلَى مَا حصلَ بِهِ الشُّهْرَة (٨).

**وَالثَّالث:إن تعرّف الأوّل بالثَّاني تَقْديرا(٩)لزيادةِ بيان يُتوقّع(١٠)،ويكون الْمُضَاف والمضاف إِلَيْه كنية؛ لأنّ الكنى كلها متشابهة في الاسم المضاف ومختلفة في المضاف إليه، وباختلاف المضاف إليه يتميز بعض من بعض(١١).

وهي تجْري مجْرى "عبد الْقَيْس"؛ لأَنّ الكنية مجموعها قد صَار علما للشَّخْص، غير أَن الكنية يجْري الِاسْم الأول مِنْهَا على طَرِيقَة وَاحِدَة، فَيَقَع فِيهَا إِشْكَال لَو

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٣٩٦.
(٢) الكتاب ٣/ ٣٧٥.
(٣) عمدة الكتاب ص٢٥٥، و شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي ١/ ٤٠٩.
(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٦، ٧٥بتصرف يسير.
(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٣٩٦ بتصرف.
(٦) الكتاب ٣/ ٣٧٥.
(٧) عمدة الكتاب ص٢٥٥، و شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي ١/ ٤٠٩.
(٨) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٦، وينظر: الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية ١/ ٤٢، و شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧١.
(٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٣٩٦ بتصرف.
(١٠) شرح المفصل ٣/ ٤٧٢.
(١١) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٢٦.

حذفت الثَّانِي(١)؛لأنَّهم جعلوه معرفة بالآخر(٢)نَحْو: أبي الْحسن، وَأبي عَمْرو، فَالْأوّل مُشْتَرَكٌ لجَمِيع المكنَّيين، وَإِنَّمَا اخْتلفُوا بِالثَّانِي(٣)،لِأَنّ الِاسْم لَا يكون مُعَرفا من جِهَتَيْنِ العلميّة وَالْإِضَافَة، لكنه تعرَّف بِهِ تَقْديرًا ؛لِأَنَّهُ قبل العلميّة كَانَ (أَبُو) مُعَرفًا بـ(بكر) تَحْقِيقًا(٤)،فهذا قولٌ لا ينكسر، ويقاس عليه(٥).

***وأبو فلان(٦) عند العرب كابن فلانٍ**،ألا تراهم قالوا في (أبي بكر بن كلابٍ):(بكريٌّ) كما قالوا في ابن دعلجٍ:(دعلجيٌّ)، فوقعت الكنية عندهم موقع ابن فلانٍ، وعلى هذا الوجه يجري في

كلامهم، وذلك يعنون، وصار الآخر إذا كان الأّول معرفة بمنزلته لو كان علمًا مفردًا(٧).

***وعنه وعن سابقه يقول الرضيّ:**" فان كثر الالتباس بالنّسب إلى المضاف، وذلك بأن يجئ أَسماء مطّردة ،المضاف في جميعها واحد، والمضاف إليه مختلف كقولهم في الكنى: أَبو زيد... وكذا ابن الزبير، وابن عباس، فالواجب النّسبة إلى المضاف إليه.... إذ الكنى مطّرد تصديرها بأَب وأُم، وكذا تصدير الأعلام بابن كالمطّرد، فلو قلت في الجميع: أَبويّ، وأمىّ، وابنىّ، لاطّرد اللّبس"(٨) ، ولم يُعرف بعضٌ من بعضٍ ، فعدلوا إلى الثّاني من أجل ذلك(٩).

---

(١) علل النحو ص: ٥٥٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٧٦.

(٣) علل النحو ص: ٥٤٩، ٥٥٠.

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٣٩٦.

(٥) عمدة الكتاب ص٢٥٥.

(٦) فلان: فلانٌ كنايةٌ عن اسمٍ سمِّي به المحدَّث عنه، خاصٌّ غالبٌ. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة(ف. ل. ن)، وقال ابن فارس في مقاييس اللغة٤/ ٤٤٧مادة(ف.ل.ن).

(٧) الكتاب ٣/ ٣٧٦.

(٨) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٥.

(٩) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٢٦بتصرف.

قال السّيرافيّ: ويلزم المبرّد(١) أَن ينسب إلى الأوّل فى الكُنى؛ لأنّه يَكْنُون الصّبيان بنحو: (أَبي مسلم، وأَبي جعفر)مثلًا قبل أَن يُوجد لهم ولد اسمه (مسلم، أَو جعفر)،وقبل أَن يُمكن ذلك منهم فليس المضاف إليه إذن في مثله معروفًا ؛إذ هو اسمٌ على معدومٍ مع أَنّه ينسب إليه، **فكأَنّ المصنّف أَجاب السّيرافيّ نيابة عن المبرّد، وقال**:الثّاني في أَمثال هذه الكُنى في الأصل مقصودٌ، وذلك أَنّ هذه الكنى على سبيل التّفاؤل فكأَنّه عاش إلى أَن وُلد له مولودٌ اسمه ذلك، فالثّاني وإن لم يكن مقصودًا الآن ولا معرِّفًا للأوّل إلّا أَنّه مقصود في الأصل: أَي الأصل أَن لا يقال:(أبو زيد) مثلًا إلّا لمن له ولد اسمه زيد(٢).

***وقد أشار ابن مالك ذلك بقوله:**

.... **وَلِثانٍ تمَّمَا**
إِضَافةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أوَ ابْ أوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ (٣).

***الوجه الثاني:**

أجودها(٤)**يحذف منه الآخر**(٥)**وينسب إلى الأوّل إذا كان اسمًا علمًا**(٦)، **والمضاف إليْهِ من تمَامه** (٧)؛ لأنّ الاسم الثّاني بمنزلة تمام الأوّل، وواقع موقع التّنوين منه(٨)،وصار

---

(١) جاء فى المقتضب ٣/ ١٤١:" اعْلَم أَن الْإِضَافَة على ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا: مَا يكون الأوّل مَعْرُوفا بالثَّاني.... وَذَلِكَ قَوْلك في ابْن الزبير: زبيريّ، وفي غُلَام زيد: زيديّ، وَالْوَجْه الآخر فِي الْإِضَافَة: أَن يكون الْمُضَاف وَقع علما، والمضاف إِلَيْهِ من تَمَامه، فالباب النّسَب إِلَى الأوّل، وَذَلِكَ قَوْلك في عبد الْقَيْس:(عبديّ)، وَكَذَلِكَ إِن نسبت إِلَى رجل من عبد الدَّار: (عبديّ)، وَكَذَلِكَ إِن نسبت إِلَى أَبى عبد الله بن دارم".

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٥بتصرف يسير.

(٣) ألفية ابن مالك ص٧٠.

(٤) عمدة الكتاب ص٢٥٤.

(٥) الكتاب ٣/ ٣٧٦.

(٦) عمدة الكتاب ص٢٥٤.

(٧) المقتضب ٣/ ١٤١.

(٨) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٢٥.

الأوَّل بمنزلتـه لـو كـان علمًـا مفـردًا؛ لأنَّ المجـرور لـم يـصر الاسـم الأوّل بـه معرفةً(١)، فالباب النّسَب إلَى الأوّل(٢) وهذا مقتضى القياس(٣).

فمن ذلك: عبد القيس، وامرؤ القيس، فهذه الأسماء علامات كـ(زيد وعمر)، فإذا أضفت قلت: عبديٌّ وامرئـيٌّ، (٤) لِأَنَّـهُ لم تسبق لَـهُ إِضَـافَة قبل اسْتِعْمَاله علمًا كَمَا سبقت لأبي بكر مثلًا(٥)؛لأنّ "القيس" ليس بشيء معروف أُضيف "عبدٌ" و"امرؤ" إليه(٦).

وَالْجزء الثَّانِي غير مَعْرُوف للْأول، وَلَكِنّ الأوّل وَالثَّانِي جعلا اسْما وَاحِدًا لشخص لَيْسَ أَحدهمَا أولى بِهِ من الآخر، فَصَارَ مجموعها بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد مُفْرد، وَإِذا كَانَ ذَلِك كَذَلِك وَجب حذف الثَّانِي ؛لِأَنَّـهُ فِي مَوضِـع الزِّيَـادَة لـلْأوّلِ، إِذْ كَـانَ قد قَـامَ مقَـام التَّنْوِين فِيهِ (٧)،فهذا قولٌ لا ينكسر ويقاس عليه(٨).

وَبَعْضهمْ يَقُول: مرئـيّ، وَذَلِكَ أَنّـه لمّـا حذف ألف الْوَصْـل، ردّ الْكَلِمَـة إِلَـى أَصْـلهَا، وَأَصلهَا (فعْل)، بِإِسْكَان الرَّاء، وَلَكنهُمْ حرّكوها فِي النّسَب لروم الْحَرَكَـة فِـي بِنَـاء ألف الْوَصْل، وَهَذَا مطّرد على قِيَاس مَذْهَب سِيبَوَيْهِ، أَنه تَغْيِير الْحَرْف، فَإِن لَزِمتـه الْحَرَكَة لعِلَّة دَخلتـه، وَكَـانَ أَصـله السّكُون، ثمَّ ردّ إِلَـى أَصـله لم تسْقط عَن الْحَرْف حركته ،وَإِنَّمَا فعل ذَلِك ليدلّ بِبَقَاء الْحَرَكَة فِيهِ أَنّه قد كَانَ مِمَّـا تلْزمـهُ الْحَرَكَـة، فَلذَلِك قَالُوا: امرئـيّ(٩).

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٧٦.
(٢) المقتضب ٣/ ١٤١.
(٣) شرح المفصل ٣/ ٤٧١.
(٤) الكتاب ٣/ ٣٧٦.
(٥) علل النحو ص٥٤٩.
(٦) شرح المفصل ٣/ ٤٧٢.
(٧) علل النحو ص: ٥٤٩، ٥٥٠.
(٨) عمدة الكتاب ص٢٥٥.
(٩) علل النحو ص٥٤٩، ٥٥٠.

قال ذو الرّمّة:

وَيَـذهَـب بَينَهَـا الـمَـرْئيُّ لَغْـوًا(١)

***وللسّيرافيّ أَن يقول**: إنّ الأصل أَلَّا يقال:(عبد القيس) إلّا في شخص هو عبد لمن اسمه قيس، فقول المصنف:" وإن لم يكن الثّاني مقصودًا في الأصل كما في (عبد القيس وامرئ القيس)، فالنّسبة إلى الأوّل مردود بما مرَّ من الاعتراض على قول المبرّد(٢).

***وللخصم أن يمنع ويقول: بم علمت أن القيس ليس شيئًا معروفًا؟ مع جوازأَن يكون شيئًا معروفًا إمّا قبيلة، أَو رجلًا ،أَو غير ذلك** أَضيف إليه (امرؤ وعبد) في الأصل

للتّخصيص والتّعريف كما في (عبد المطلب، وعبد شمس ،وعبد العزّى، وعبد اللّات)؟(٣).

ويرُدّ عليه الكُنَى؛ لأنّ الثّاني غيرُ معروف كـ"أبي مُسْلِم"، و"أبي بكر" ألا ترى أنّ "مسلمًا"، و "بكرًا" ليسا اسمَيْن معروفَيْن أُضيف الأوّل إليهما، فإنّه قد يُكْنَّى الصّغير المولود، ولم يكن له ولدٌ، فبان أنّ القياس النّسبة إلى الأوّل، وإنّما عُدل إلى الثّاني للّبس(٤).

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٦٣، صدر بيت لذى الرمة وعجزه: (كما أَلْغَيْتَ بالدِّيَةِ الحُوَارَا) من بحر الوافر، و شرح المفصل ٤٧١/٣ رقم(٨٤١)بتمامه، و٤٧٢/٣، وقبله بيتان، و شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٢٠، و مفتاح العلوم للسكَّاكي ص٥٨٠، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٩/ ٤٧٢٧، والبيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٣٧٩.

والشاهد فيه (المَرْئيُّ)حيث نسب إلى الجزء الأوّل من المركّب الإضافي؛ لأنّه علم تعرّف به جزؤه الثّاني.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٥بتصرف يسير.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٥بتصرف يسير.

(٤) شرح المفصل ٣/ ٤٧٢.

وبناءً على ذلك قال الرَّضيُّ: "وقد ينسب للالتباس إلى المضاف إليه في هذا - أَيضًا - نحو:منافيّ (١)،فهو على مذهب (ابن فلان وأبي فلان) لمّا كثر (عبد) مضافًا إلى ما بعده كـ(عبد القيس، وعبد مناف ،وعبد الدار) وغير ذلك أضافوا إلى الثّاني؛ لأنّه أبعد من اللّبس(٢)،ولو فعل ذلك بما جعل اسمًا من شيئين جاز؛ لكراهية الالتباس"(٣)؛لأنّهم لَو قَالُوا:(عَبدِيّ) لالتبس بِالنِّسْبَةِ إِلَى (عبد الْقَيْس)،فَإِنَّهُم قَالُوا فِي النِّسْبَة إِلَيْهِ:"عَبدِي" فرقوا بَين مَا يكون الأول مُضَافا إِلَى اسْم يقْصد قَصده ويتعرّف الْمُضَاف الأوّل بِهِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك غَالب(٤)،ولأنّك لو نسبت للصّدر فقلت:(عبدىّ) لالتبس فلم يدر هل هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الأشهل؟ ،وهذا تقرير كلام سيبويه، وهو الحقّ(٥).

رأيي فى هذا الوجه

أميل إلى ما ذهب إليه سيبويه ؛لأنَّ فى النَّسب إلى الصَّدر منه ما يوقع فى لبس كما سبق القول به فى النَّسب إلى الكُنى ؛لاتِّحاد لفظ المضاف فيه ،واختلاف لفظ المضاف إليه.

***وإلى ما سبق أشار النّاظم بقوله:

فيما سوَى هَذَا انسُبن للأوّلِ مَا لَم يُخَف لَبسٌ كَعَبدِ الأَشهَلِ(٦).

الوجه الثّالث:

النّسب إلي أحد جزئى المركّب الإضافي الصّدر أو العجز:إذا لم ينمح معناهما بالعلميّة جاز النّسب إليهما؛ لأنّك إن نسبت إلى المضاف فقلت في (غلام زيد):"غلاميّ "،فقد نسبت إلى ما هو المنسوب إليه في الحقيقة ؛لأنّ المضاف إليه

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٥.
(٢) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٢٧.
(٣) الكتاب ٣/ ٣٧٦.
(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٣٩٦.
(٥) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٥ بتصرف يسير.
(٦) ألفية ابن مالك ص٧٠.

في الحقيقة كالوصف للمضاف؛ إذ معنى (غلام زيد): غلام لزيد، وإن نسبت إلى المضاف إليه، فإنّه وإن لم يكن هو المنسوب إليه في الحقيق لكنّه يقوم مقام المضاف في غير باب النّسب كثيرًا، حتّى مع الالتباس -أَيضًا- كقوله:

طَبيبٌ بِمَا أَعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَمَا (١).

على أنّ الأصل **" ابْن حِذْيَم "** فحذف (ابن) ؛لظهور المراد وشهرته عند المخاطب(٢)، فكيف لا يجوز في النّسب، وأنت لا تنسب إلى المضاف إليه إلّا لدفع الالتباس؟(٣).

***وقد رفضه السّيرافي فقال معلِّلا:** "لأنّه إذا فعل ذلك بقّينا الإضافة على حالها ،وأعربنا الاسم الأوّل بما يستحقه من الإعراب، وخفضنا الثّاني على كلّ حال بإضافة الأوّل إليه، فكان يلزمنا إذا نسبنا إلى رجل يقال: له غلام زيد: (هذا غلام زيديّ، ورأيت غلام زيديّ، ومررت بغلام زيدىّ).

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٣ بتصرف يسير، دون نسبة عجز بيت من بحر الطويل رقم(٥٢)، شرح شافية ابن الحاجب ١ ١١٧/٤، وجاء فيه:"قال ابن الأثير في "المرصع": ابن حِذْيَم: شاعر في قديم الدّهر، يقال: إنه كان طبيبًا حاذقًا يضرب به المثل في الطبّ، فيقال: أَطَبُّ بالكي من ابن حِذْيم، وسمّاه أوس حِذْيَمًا فقال:(عَلِيمٌ بِمَا أَعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَمًا)، وصدره:(فَهَلْ لكُمُ فيها إليَّ فإنَّنِي)في جمهرة اللغة ٣/ ١٣٢٧، و الزاهر في معاني كلمات الناس لأبى بكر محمد بن القاسم الأنباري١/ ٣٣١، و المحكم والمحيط الأعظم مادة (ن.ط.س)، و المخصص مادة (ن. ط..س)، و تاج العروس مادة (ن.ط.س)، لأَوْسِ بن حَجَرٍ، و لسان العرب مادة (ن.ط.س)، و(إ.ل.ى)، و كتاب الألفاظ لابن السكيت ص٣٩٩.

والنّطاسيّ: التَنَطُّسُ: المبالغة في التطهُّر، .وكلُّ من أدقَّ النّظر في الأمور واستقصى عِلمها فهو مُتَنَطِّسٌ.... ومنه قيل للمتطبّب: نطيس، مثال فسيق، ونطاسىّ أيضًا. ينظر: مختار الصحاح مادة (ن.ط.س).

والشّاهد فيه:(حِذْيَمَا) حيث إنّ الأصل فيه:(ابْن حذيم)، فحذف(ابن) لظهور المراد وشهرته عند المخاطب.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ١١٦.

(٣) السابق ٢/ ٧٤.

فيصير كأنّا نسبنا إلى(زيد) وحده ،ثم أضفنا غلامًا إليه كما يضيف غلامًا إلى (بصرىّ) فيقول: (هذا غلامُ بصريّ، ورأيت غلام بصريًّا)، وليس ذلك القصد في النّسبة إلى المضاف؛ لأنّ هذا نسبة إلى المضاف إليه، وإنّما قصدنا النّسبة إلى المضاف، والمضاف إليه بعضه(١).

ولِأَنّ الْغَرَض فِي الْمَنْسُوب أَن يعلم تعلّقه بالمنسوب إِلَيْهِ، فَإِذا كَانَ كَذَلِك استطالوا إِدْخَال يَاء النِّسْبَة على لفظ الْمُضَاف إِلَيْهِ؛ لِأَنّ جعل الاسمين اسْما وَاحِدًا آكِدٌ فِي لُزُوم أَحدهمَا الآخر من لُزُوم الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ؛ لِأَنّ الْمُضَاف قد ينْفَصل من الْمُضَاف إِلَيْهِ، وَيَقَع الْإِخْبَار عَن الْمُضَاف دون الْمُضَاف إِلَيْهِ، إِذْ كَانَ الْمُضَاف إِلَيْهِ معنى في نفسه، نَحْو: غُلَام زيد، وَمَا أشبه ذَلِك(٢).

وأيضا: فلو نسبنا إلى الثّاني ،وأدخلنا الإعراب عليه لوُجد في الاسم إعرابان إذا قلنا: (هذا غلام زيديّ)؛ لأنّ الغلام في حال الإضافة عامل فيما بعده ويعمل فيه ما قبله فيستحيل –أيضا- ذلك؛ لأنّ إضافته إلى ما بعده توجب إعرابه بالعوامل الّتي تدخل عليه، وتوجب خفض ما بعده بإضافته إليه، وكان الذي يستحق الخفض منهما بالإضافة يعرب بالرّفع، والنّصب ،ولو نسبنا إلى الأول، ثم أضفناه لتغيّر المعنى؛ لأنّا لو قلنا:(غلاميّ زيد) ونحن نريد الإضافة إلى غلام زيد فقلنا: غلام فقد نسبنا إلى الغلام، وأضفنا المنسوب إلى زيد، والمنسوب إلى الغلام، غير الغلام، فأضفنا غير الغلام إلى زيد وليس ذلك معنى الكلام (٣).

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٢٥.
(٢) علل النحو ص٥٥١، ٥٥٠.
(٣) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٢٦.

الوجه الرّابع:

النّسب إلي كلا جزئى المركّب الإضافي:يقال:(أبويّ محمديٌ)، فتأتي بالاسمين جميعًا، وكذا (عبديٌ داريٌ)، وكذا(ابنيٌ زبيريٌ)، هذا مذهب أبي حاتمٍ، وعلى قول أبي حاتمٍ: (داريّ ضربيٌ)... وإلى (الرّقة البيضاء) على قوله:(رقيٌ بيضاويٌ)(١).

الوجه الخامس:

أن تشتقَّ الْعَرَب من الاسمين اسْمًا وَاحدًا؛ لاجتناب اللّبْس، وَذَلكَ لكَثْرَة مَا يَقع (عبد) في أسماهم مُضَافا(٢)،يجعلون للنَّسب في الإضافة اسمًا بمنزلة(جَعفَر)، ويجعلون فيه من حروف الأوّل والآخر، ولا يخرجونه من حروفهما ليعرف، كما قالوا سِبَطرٌ(٣)، فَيَقُولُونَ في النّسَب إِلَى عبد الْقَيْس: (عبقسىّ)، وَإِلَى عبد الدّرّ:(عبدرى)، وَإِلَى عبد شمس:(عبشمىّ) (٤).

*<u>وَالْعرب لحرصها على تبيان وَزَوَال الْإِشْكَال يشتقون من الاسمين اسْمًا</u>.. وَإِنَّمَا فعلوا ذَلِك لتساوي كمِّ الِاثْنَيْنِ فِي النِّسْبَة، فَلذَلِك جَازَ أَن يشتقُّوا مِنْهُمَا اسْمًا وَاحِدًا، فيجتمع لَهُم بِهَذَا الْفِعْل معرفَة الْمَنْسُوب إِلَيْهِ وخفّة اللَّفْظ، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يجب أَن يَجْعَل اسْما يُقَام عَلَيْهِ فِي كَلَامهم لاختلاط طَرِيقه، أَلا ترى أَنّهم أثبتوا الدَّال فِي (عبدريّ)، وَلم يثبتوه فِي (عبقسيّ)، و(عبشميّ)(٥)،فنحتوه من أصلين (٦)،وَقَالُوا فِي الرجل من بني عبد الله بن دارم: (دارميّ)، وَمن بني عبد الله بن الدئل:(دئليّ)، نسبوا إِلَى الْجدّ.

---

(١) عمدة الكتاب ص٢٥٥.

(٢) المقتضب ٣/ ١٤٢.

(٣) <u>سبطر</u>: السِّبَطْرُ من الرِّجَال: السَّبْط الطَّوِيل. ينظر: تهذيب اللغة مادة(س. ب. ط.ر).

(٤) المقتضب ٣/ ١٤٢، وينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ١/ ٣٢٤.

(٥) علل النحو ص٥٥٠.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٧.

قَالَ أَبُو حَيَّان: وَالْمرَاد بالمضاف فِي الْمَسْأَلَة الَّذِي يكون علما أَو غَالِبا بِحَيْثُ يكون مَجْمُوعه لِمَعْنى مُفْرد لَا الْمُضَاف على الْإِطْلَاق فَإِن مثل:(غُلَام زيد) إِذا لم يكن كَذَلِك ينْسب فِيهِ إِلَى (زيد) أَو إِلَى (غُلَام)، وَيكون إِذْ ذَاك من قبيل النِّسْبَة إِلَى الْمُفْرد لَا إِلَى الْمُضَاف؛ لِأَنّ كلّا من جزأيه بَاقٍ على مَعْنَاهُ(١).

***وإن كان عين الثَّاني معتلًّا كَمُل البناء بلامه** نحو:(عَبْقَسِيّ، وَعَبْدَرِيّ) في(عبد القيس وعبد الدار)، وجاء (مَرْقسِيّ) في (امرئ القيس).

***وقد حكى بعض النّحويين في النّسب إلى (بيتِ المال): بتمليٌ، والقياس ماليٌ،** وعلى قول أبي حاتمٍ:" بيتيٌ ماليٌ"، وإلى (دار الضرب): "ضربيٌ"، وعلى قول أبي حاتمٍ:" داري ضربيٌ، ودرضبيٌ"، وإلى الرقة البيضاء على قوله:"رقيٌ بيضاويٌ، و رقبضيٌ، و رقسويٌ" إلى السَّوداء(٢).

إنَّما قالوا هذا كما قالوا:(عُلويٌّ وزبانيٌّ)(٣)، وذلك يُسْمَعُ وَلَا يُقاس عَلَيْهِ(٤)؛ولا يُقاس عليه لقلّته(٥)؛لِأَنّ الْغَرَض فِي الْقيَاس أَن يتَكَلَّم على حدّ كَلَامهم، فَإِذا لم تدر كَيْفيَّة ذَلِك، سقط الْقيَاس عَنَّا فِيمَا يجْرِي هَذَا المجرى(٦).

---

(١)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٣٩٦.

(٢) عمدة الكتاب ص٢٥٥، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٢٧.

(٣)علويٌّ:قالوا في النسب إلى العاليَة: "عُلْويّ"، والعالية مواضعُ في بلاد العرب، وهى الحجاز، وما والاها، كأنّهم بنوه على "فُعْلٍ"، ونسبوا إليه حملًا على ضدّه، وهو السُّفْلُ.ينظر: شرح المفصل ٣/ ٤٧٥، ٤٧٦، والقياس عَالِيّ أَو عالَوِيّ، فهو منسوب إليها على المعنى. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٨١.

وعن(زيّانىّ) يقول سيبويه في الكتاب٣/ ٣٣٦، ٣٣٥:"فمن المعدول الّذي هو على غير قياس قولهم في هذيلٍ: وفي فقيم كنانة: فقميٌّ، وفي مليح خزاعة: ملحيٌّ، وفي ثقيفٍ: ثقفيٌّ، وفي زبينة:زبانيٌّ".

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٧، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢/٧٦، والقياس: زبنىّ.

(٥) شرح المفصل ٣/ ٤٧٢.

(٦) علل النحو ص٥٥٠.

قال المبرِّد:"وَالْوَجْه مَا ذكرت لَك أَوَّلا، وَإِنَّمَا فعل هَذَا لعِلَّة اللّبْس"(١).

وقال النحّاس: "رأيت علي بن سليمان(٢) لا يجيز هذا أن يقاس عليه، وإنّما يسلّم بما سمع من العرب، ويحكي أنّه مذهب أصحابه لا اختلاف بينهم في ذلك، أعني في القياس على هذه الأشياء"(٣).

***والعذر في هذا التّركيب مع شذوذه** أنّهم إن نسبوا إلى المضاف دون المضاف إليه التبس، وإن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما لا يقوم مقامَ المضاف، ولا يطلق اسمه عليه مجازًا(٤).

(١)المقتضب ٣/ ١٤٢.

(٢)علي بن سليمان: أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر النّحوي؛ كان عالمًا، روى عن المبرِّد وثعلب وغيرهما، وروى عنه المرزباني وأبو الفرج المعافي الجريري، وهو غير الأخفش الأكبر والأخفش الأوسط، كانت وفاة أبي الحسن المذكور في ذي القعدة، وقيل: شعبان، سنة خمس عشرة، وقيل: ست عشرة و ثلثمائة، فجاءة ببغداد، ودفن بمقبرة قنطرة بردان. ينظر في ترجمته:وفيات الأعيان ٣/ ٣٠٢، ٣٠٣.

(٣) عمدة الكتاب ص٢٥٤.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٦.

الخاتمة

الحمد لله الّذى هدانا لهذا ، وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصَّلاة والسَّلام على من سبّح بيده الحصى ، وانشق له القمر، وأشرقت بنور وجهه الظّلمات.

وبعـــــد ،،،،،

فقد انتهيت بعون الله وتوفيقه من إعداد هذا البحث، وقد بذلت في إعداده جهدًا كبيرًا، وتوصّلت من خلاله إلى عدد من النّتائج أذكرها فيما يلى:

أوّلًا: أنّ التَّركيب: إثبات الشّيء في الشّيء ، والمركّب بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد فِي شدَّة الِانْعِقَاد.

ثانيًا: أنّ التّركيب فرع ما لا تركيبَ فيه، فالأصلُ في الاسم عدمُ التّركيب، وهو فرعٌ على الإفراد ؛ لأنّه ضمّ مفردٍ إلى مفردٍ على قصد جعلهما اسما لشيء واحد، وإذا جاء الاسم مركّبًا ،فقد وجدت فيه علّة فرعيّة وهي كونه مركّبًا.

ثالثًا: أنّ المركّب أعمّ من الْمُؤلّف ؛ إِذْ لَا بُد فِي التَّأْلِيف من نِسْبَة تحصّل فَائِدَة تَامَّة مَعَ التَّرْكِيب.

رابعًا: أنّ المركّبين المزجى والإضافي من أقسام المركّب غير المفيد،وهما دون غيرهما من أنواع المركَّب الاسمي اللَّذان يدخلهما التَّغيير فى بنيتهما.

خامسًا: أجاز الْكُوفِيُّونَ تَثْنِيَة المركَّب المزجى غير المختوم بـ(ويه)،وكذا المختوم بها عند من أَعْرَبَهُ إِعْرابِ مَا لَا يَنْصَرِفُ، فيثنّى المركَّب

المزجى غير المختوم بـ(ويه)بأحد طريقتين: إلحاق العلامة فى آخره، أو إلحاقها فى صدره دون العجز ،أمَّا المختوم بها فمنهم من يلحق العلامة بآخره، ومنهم من يحذف عجزه "ويه" ،ويضيف العلامة للصَّدر.

ويبدو لى – والله أعلم بالصَّواب- منع تثنية المركّب المزجى بنوعيه أوّلا:لعدم السماع، **وثانيا:**لشبه المركّب المزجى غير المختوم بـ(ويه) بالمركّب المحكي عند من بناه على فتح الجزأين على الرّأى الأشهر، وأمّا المركّب المزجى المختوم بـ(ويه)فمن باب أولى؛ نظرًا لأنّه في الأصل في (حالة الإفراد)مبنىّ على الكسر، والتَّثنية من خصائص الأسماء المعربة ،والأصل مراعاة الأصل.

سادسًا: أنّ المركّبات الإضافيّة التى جُعلت أَعلامًا تُجمع أجزاؤها الأوَلى كما تُثنّى ،فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه على الصّحيح، وجوّز الْكُوفِيُّونَ تثنيتهما وجمعهما. **ويثنَّى ويجمع المركَّب الإضافى بإلحاق علامتى التَّثنية والجمع بصدره الأوَّل إذا كان المضاف معرَّفًا بالمضاف إليه** ، **وإذا كان** الّذي أضيف إليه كلّ واحد منهم هو ما أضيف إليه الآخر، **وفيما ما ليس** فيه التباس من أسماء الأجناس.

سابعًا: يثنَّى ويجمع المركَّب الإضافي بإلحاق علامتي التَّثنية والجمع بعجزه إن أُلبس اسم الجنس ، **و**إن كان المضاف إليه " أبًا أو ابنًا" استغني بجمعه على (مَفَاعِل أو مفَاعلة)،أو بالواو والنّون ،أو يجمع بالألف والتّاء، ويجوز مع ذلك أن يلفظ بالمضاف جمعًا ويفرد المضاف إليه ، **يثنَّى ويجمع المركَّب الإضافى بإلحاق علامتى التَّثنية والجمع**

بجزأيه إذا كان مضافًا إلى شيء، وكان ما أضيف إليه كلّ واحدٍ منهم غير ما أضيف إليه الآخر ،ولا خلاف في جمع الأوّل والثّاني.

ثامنًا:لا يصغّر من غير المتمكّن إلّا أربعة:أحدها:" المركّب المزجيّ"، علما كان أو عددًا، فالعلم كـ(بعلَبكَ) **في لغة من بناه** على الفتح، وعلى الكسر في(سيبويهِ)،**فأمّا من أعربهما إعراب ما لا ينصرف فلا إشكال في تصغيرهما**؛ لأنّهما- حينئذ - من أقسام المتمكّن، والعدد كـ(خمسةَ عشرَ).

تاسعًا: **إذا صغّرتَ اسمًا مركّبًا من اسمَيْن جُعلا اسمًا واحدًا، فالطريقُ فيه أن تصغّر الصّدر، ثمّ تُتْبعه الثّاني** ؛ وذلك لأنّ المعامَلة مع الأوّل، والثّاني كالتَّتِمّة له الثّاني من الأوّل محلُّ المضاف إليه من المضاف،وعجز المركّب المزجيّ أحد المواضع الّتى تقدّر منفصلة عند التّصغير، **وكذلك إذا صغَّرت مضافًا من نحو: "عَبْدِ زيد"، و "طَلْحَة عمرو"، فإنّما تُصغِّر الأوّل دون الثّاني** ؛لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد طويل، فلا يزاد فيه بتصغير جزأيه معًا ، فيزداد ثقلًا ؛**وعليه** فيصغَّر كلٌّ من المركّبين المزجى والإضافى بطريقٍ واحدٍ، وذلك بتصغير الصَّدر منهما وجعل العجز ممَّا يقدَّر منفصلًا عند التَّصغير.

عاشرًا: **في النّسب إلى المركّب المزجيّ خمسة أوجه**: **الوجه الأوّل**: مقيس اتفاقا، وهو النّسب إلى صدره ، و حذف العجز لاستثقال النّسبة إلى كلمتين معًا، **والوجه الثاني:** أن ينسب إلى عجزه، مقتصرًا عليه، وهذا الوجه أجازه الجرميّ ،ولا يجيزه غيره، ولم يسمع النَّسب إلى العجز مقتصرًا عليه، وقد نسب-أيضا- له إجازة النّسبة إلى الأوّل أو إلى الثّاني، **والوجه الثّالث**: أن ينسب إليهما معًا مزالًا تركيبهما، وأجازه

قوم منهم أبو حاتم،**والوجه الرّابع:** أن ينسب إلى مجموع المركّب غير مزالٍ تركيبه ،وبشذوذه قال النّحّاس ، واشترط الرّضىّ لذلك خَفّة اللفظ ، **و الوجه الخامس**: أن يبنى من جزأي المركّب اسم على (فَعْلَلٍ)، وينسب إليه ويُسمى هذا الصّنيعُ بـ(النَّحتَ)، وبشذوذه قال أبو حيّان، وقد نصّ المرادىّ على الاقتصار على ما سمع، و لا خلاف في ذلك.

حادي عشر: لا بدّ من حذف أحد الاسمين فى النَّسب إلى المركَّب الإضافى، وفى النّسب للمركّب الإضافي أوجه: الوجه الأوَّل: ينسب للجزء الثّاني من المركّب الإضافي في مواضع:أَحدهَا: مَا يكون الأوّل مَعْرُوفا بالثاني، فَإِن نسبت إِلَى شئ من هَذَا فَالْوَجْه أَن تنْسب إِلَى الثَّاني ؛لِأَنّ الأوّل إِنَّمَا صَار معرفَة بِهِ، **والثاني: إن تعرّف الأوّل بالثَّاني تَحْقِيقا،ولَكن خيف لبس بالنّسب إلى المضاف،** وذلك بأن يجئ أَسماء مطّردة والمضاف في جميعها واحد، والمضاف إِليه مختلف ،فالواجب النّسبة إِلى المضاف إِليه ،حذف الصَّدْر وَنسب إِلَى الْعَجز، **وَالثَّالث: إن تعرّف الأوّل بالثَّانِي تَقْديرًا،** وذلك في الكنى؛ لِأَنّ الِاسْم لَا يكون مُعَرفا من جِهَتَيْنِ العلميّة وَالْإِضَافَة، لكنه تعرّف بِهِ تَقْديرا.

والوجه الثَّاني: **أجودها فينسب إلى الأوّل إذا كان اسمًا علمًا،** والمضاف إِلَيْهِ من تَمَامه؛ لأنّ الاسم الثّاني بمنزلة تمام الأوّل وواقع موقع التّنوين منه، **والوجه الثّالث**: **النّسب إلى أحد جزئى المركّب الإضافى الصّدر أو العجز:**إذا لم ينمح معناهما بالعلميّة ؛ لأنّ المضاف إليه في الحقيقة كالوصف للمضاف، **والوجه الرّابع**:**النّسب إلى كلا جزئى المركّب الإضافي،والوجه الخامس**: **أن تشتقَّ الْعَرَب من الاسمين اسْمًا وَاحِدًا ،وهو ما يعرف بالنَّحت؛ لاجتناب اللّبْس،** وإن كان عين الثاني معتلًّا كمل البناء بلامه، والعذر في هذا التّركيب مع

شذوذه أنّهم إن نسبوا إلى المضاف دون المضاف إليه التبس، وإن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما لا يقوم مقام المضاف، ولا يطلق اسمه عليه مجازًا.

وبعد،،،،،،

فتلك كانت أهم النّتائج الّتي توصّلت إليها من خلال استقراء هذا البحث، اسأل الله العظيم ربّ العرش العظيم أن أكون قد وُفقت في استخلاصها، وأن يتجاوز عنّي فيما وقعت فيه من تقصير ،وبالله التوفيق، ومنه المعونة والرّشاد، وأبتهل إلى الله –تعالى– أن يتقبّل عملي هذا، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

وصلى الله على نبينا محمد ،وعلى آله وصحبه وسلم ،وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الباحثة
أ.م / شريفة زيادة دسوقى البغدادى
الأستاذ المساعد بقسم اللغويّات
والقائم بأعمال رئيس القسم بالكليّة

ثبت المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم

ثانيًا: الأدب:

١- عمدة الكتاب.أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي. المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي.الناشر: دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

ثالثا:أصول اللغة:

١- إسفار الفصيح. محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي المحقق:أحمد بن سعيد بن محمد قشاش.الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي.الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية.الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٣- كتاب الألفاظ (أقدم معجم في المعاني). ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق تحقيق: د. فخر الدين قباوة.الناشر: مكتبة لبنان ناشرون.الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

٤-مجمل اللغة. أحمد بن فارس بن زكرياء، أبو الحسين. دراسة وتحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان..دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٥- المحكم والمحيط في اللغة. إسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني المشهور بالصاحب بن عباد.تحقيق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.

٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. جلال الدين السيوطى. ضبطه وشرحه وحققه محمد أحمد جاد المولى، على محمد البجاوى ، محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه القاهرة.

٧- مقاييس اللغة. أحمد بن فارس بن زكرياء ،أبو الحسين.تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

رابعا: البلاغة

١-مفتاح العلوم. يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي.ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور.الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

خامسا: التراجم:

١-الأعلام أشهر الرجال والنساء من العرب والمستشرقين. خير الدين الزركلى. دار العلم للملايين بيروت لبنان. ١٩٨٦ م.

٢-إنباه الرواة على إنباه النحاة. للقفطى. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الكتب المصرية. ١٣٦٢ هـ.

٣-بغية الوعاة في طبقات اللغويين. جلال الدين السيوطى. تحقيق محمد أبو الفضل. المكتبة العصرية صيدا بيروت.

٤-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. محمد بن يعقوب بن مجد الدين الفيروزآبادى. تحقيق محمد المصري. منشورات مركز المخطوطات والتراث ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧م.

٥-الطبقات الكبرى.أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد. تحقيق: محمد عبد القادر عطا.الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٦- الفهرست.أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم. المحقق: إبراهيم رمضان.الناشر: دار المعرفة بيروت – لبنان.الطبعة: الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٧-نسب قريش.مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير. المحقق: ليفي بروفنسال، الناشر: دار المعارف، القاهرة.الطبعة: الثالثة.

٨- الوافي بالوفيات. صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفي.الناشر: دار إحياء التراث – بيروت. عام النشر:١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م

٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. أبو العباس شمس الدين محمد بن أبى بكر بن خلكان تحقيق د. إحسان عباس. دار الثقافة بيروت. ١٩٨٤ م.

خامسا: الجغرافيا:

١- الجبال والأمكنة والمياه.أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله تحقيق: د/ أحمد عبد التواب عوض.الناشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع – القاهرة.عام النشر: ١٣١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٢- المعالم الأثيرة في السنة والسيرة. محمد بن محمد حسن شُرَّاب. الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق- بيروت.الطبعة: الأولى - ١٤١١ هـ.

٣-معجم البلدان. شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموى. دار إحياء التراث العربي بيروت.لبنان ط ٣.

٤- معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع. أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الناشر: عالم الكتب، بيروت.الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣ هـ.

٥-نزهة المشتاق في اختراق الآفاق. محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحسني الطالبي. الناشر: عالم الكتب، بيروت.الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ

سادسًا: الحديث:

١- سنن أبي داود. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني.تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.الناشر: المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

٢- صحيح ابن خزيمة.أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري.المحقق: د. محمد مصطفي الأعظمي.الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.

٣- مسند ابن حنبل. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المحقق: شعيب الأرنؤوط ، عادل مرشد، وآخرون. إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي.الناشر: مؤسسة الرسالة.الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ. ٢٠٠١ م.

٤-موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان.أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي.المحقق: حسين سليم أسد الدّاراني، عبده علي الكوشك.الناشر: دار الثقافة العربية، دمشق.الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.

٥-النهاية في غريب الأثر.أبو السعادات مبارك بن محمد الجزري. تحقيق: طاهر أحمد الأفغاني. طبعة دار العلمية بيروت لبنا ن. ١٣٩٩هـ -١٩٧٩ م.

سابعًا: الدّواوين والشروح عليها:

١-ديوان جرير.جرير.طبعة دار بيروت للطباعة بيروت١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٢-ديوان ذى الرمة. اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوى.دار المعرفة بيروت لبنان. الطبعة الأولى.١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.
٣-ديوان الفرزدق.تحقيق إليا أبو ماضى. دار الكتاب اللبنانى بيروت ،مكتبة المدرسة بيروت ط(١) ١٩٨٣م.
٤-شرح نقائض جرير والفرزدق. أبو عبيدة معمر بن المثنى (برواية اليزيدي عن السكري عن بن حبيب عنه).تحقيق: محمد إبراهيم حور ، وليد محمود خالص. الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات.الطبعة: الثانية١٩٩٨م.

ثامنا:المعاجم:

١-تاج العروس من جواهر القاموس. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي. تحقيق: مجموعة من المحققين. الناشر: دار الهداية.
٢-التعريفات (معجم فلسفي منطقى صوفي فقهى لغوى نحوى). السيد الشريف الجرجانى. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.١٤٠٣هـ. ١٩٨٣ م.
٣-تهذيب اللغة.محمد بن أحمد بن الأزهري، أبو منصور. المحقق: محمد عوض مرعب.الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
٤-الزاهر في معاني كلمات الناس. محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري.تحقيق د. حاتم صالح الضامن. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.
٥-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الرابعة ٤٠٧ هم.
٦-العين. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي. الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٧-القاموس المحيط. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى.تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي.الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.ط٨ ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٨-الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي. المحقق: عدنان درويش - محمد المصري. الناشر:مؤسسة الرسالة – بيروت.

٩- لسان العرب. محمد بن مكرم بن على، جمال الدين بن منظور الأنصاري. الناشر: دار صادر – بيروت. ط٣. ١٤١٤ هـ.

١٠- مختار الصحاح.المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي.تحقيق: يوسف الشيخ محمد.الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا. الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

١١-المخصص.المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي. المحقق: خليل إبراهم جفال الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

١٢- المصباح المنير. أحمد بن محمد الفيومى. المكتبة العلمية.

١٣-معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله.تحقيق: إحسان عباس.الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت.الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١٤- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم.عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تحقيق أ. د محمد إبراهيم عبادة. الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة / مصر.الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٥- معجم المؤلفين. عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.١٩١٥.

١٦- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.. محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي.تحقيق: د. علي دحروج.نقل

الـنص الفارسـي إلـى العربيـة: د. عبـد الله الخالـدي.الترجمـة الأجنبيـة: د. جـورج زيناني. الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت. الطبعة: ١٩٩٦م.

تاسعا: النحو:

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسى. تحقيق د. رجب عثمان. مراجعة د. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجى القاهرة ط ١ ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.

٢-إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك.برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية. المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي.الناشر: أضواء السلف – الرياض.الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٣-أسرار العربية. عبد الرحمن عبيد الله الأنبارى.تحقيق: محمد بهجه البيطار. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤- الأصول في النحو. أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج.المحقق: عبد الحسين الفتلي. الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

٥-ألفية ابن مالك. محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين.الناشر: دار التعاون.

٦-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. جمال الدين بن هشام الأنصارى. ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤١٥ هـ -١٩٩٤ م.

٧-إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس شرح على متن «التفاحة في النحو».أبو جعفر النحاس. المؤلف: أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر.

٨-البديع في علم العربية. مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير.تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين. الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.الطبعة: الأولى١٤٢٠ هـ.

٩- التّحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة.محمد عبد القادر بن محمد بن المختار بن أحمد العالم الشهير بالشيخ باي بلعالم.

١٠- تذكرة النحاة. أبو حيان الأندلسى. تحقيق د. عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة بيروت.ط ١ نشر بدعم من جامعة اليرموك. ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.
١١-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان الأندلسى تحقيق د.حسن هنداوى. دار القلم دمشق. الطبعة: الأولى.. ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.
١٢-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد على ألفية ابن مالك في النحو. جمال الدين ابن مالك تحقيق محمد كامل بركات. دار العربى للطباعة والنشر والتوزيع. ط ١ ١٣٨٧ هـ - ٩٦٧ م.
١٣- التصريح بمضمون التوضيح بحاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمى اليحصبى. الشيخ خالد الأزهرى.الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٤-التعليقة على كتاب سيبويه. أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى. تحقيق د. عوض بن أحمد القوزى. جامعة الملك سعود. ج١ ١٤١٤ هـ ٩٩٠ م.
١٥-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي.شرح وتحقيق د: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي.ط١. ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
١٦-الحدود في علم النحو. أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ. المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي. الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة: العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
١٧-جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء. الشيخ مصطفي الغلاييني. المكتبة العصرية صيدا بيروت. الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
١٨-الجنى الدانى في حروف المعانى. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي.تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل.الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م.

١٩-حاشية الصبان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى. أبو العرفان محمد بن علي الصبان.الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

٢٠- سفر السعادة وسفير الإفادة. علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي.المحقق: د. محمد الدالي. تقديم: د. شاكر الفحام.الناشر: دار صادر. الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٢١- الشافية في علمي التصريف والخط.عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، المعروف بابن الحاجب.تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر.الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة.الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

٢٢-الشافية في علم التصريف ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري.المؤلف: عثمان ابن عمر بن أبي بكر بن يونس، المعروف بابن الحاجب. المحقق: حسن أحمد العثمان. الناشر: المكتبة المكية – مكة. الطبعة: الأولى.١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٢٣-شرح الأشمونى. علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني.الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ،الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلى. دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير القاهرة.

٢٥- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. بدر الدين بن جمال الدين بن مالك. تحقيق محمد باسل عيون السود. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.ط١ ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٢٦- شرح التسهيل. ابن مالك.تحقيق ودراسة عبد الرحمن السيد بدوى، د.محمد بدوى المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع. ط١. ١٤١٠ هـ ١٩٩١ م.

٢٧-شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد». محمد بن يوسف ابن أحمد، محب الدين الحلبي بناظر الجيش.دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون. الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

٢٨-شرح شافية ابن الحاجب. حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين.تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود.الناشر: مكتبة الثقافة،الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
٢٩-شرح شافية ابن الحاجب.محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي. مع شرح شواهده. عبد القادر البغدادي.حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة:محمد نور الحسن.محمد الزفزاف.محمد محيى الدين عبد الحميد.الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
٣٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. جمال الدين بن هشام الأنصارى ،تحقيق: عبد الغني الدقر. الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
٣١-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري. المحقق: نواف بن جزاء الحارثي.الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.
٣٢-شرح قطر الندى وبل الصدي. جمال الدين بن هشام الأنصاري. المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد.الناشر: القاهرة.الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.
٣٣-شرح الكافية الشافية. أبو عبد الله جمال الدين ابن مالك.تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي.الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة. الطبعة: الأولى.
٣٤- شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
٣٥-شرح المفصل. ابن يعيش. قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب.: دارالكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٣٦-شرح المكودى على الألفية من علمى الصرف والنحو.أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي.المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي.الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان.عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.

٣٧-شذا العرف في فن الصرف. أحمد بن محمد الحملاوي.المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله.الناشر: مكتبة الرشد الرياض.

٣٨- علل النحو. أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق. المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش.الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية.الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٣٩- كتاب العدد في اللغة. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي. تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر. الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٤٠-فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية. الحازمي محمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي. أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي. الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة الطبعة: الأولى١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٤١-الكافية في علم النحو. ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري. المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر.الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة. الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

٤٢-الكتاب. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. شرح وتحقيق عبد السلام هارون دار الجيل بيروت ط ١.

٤٣- كتاب الحدود في علم النحو. أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ. المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي. الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.الطبعة: العدد ١١٢ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٤٤-الكناش في فنّى النحو والصرف. أبو الفداء الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن على. تحقيق د /على الكبيسى ، د. صبرى إبراهيم ، أ. د عبد العزيز مطر. مركز الوثائق والدراسات الإنسانية الدوحة ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م.

٤٥-اللباب في علل البناء والإعراب.أبو البقاء عبد الرحمن بن الحسين العكبرى.تحقيق غازى طليمات. دار الفكر المعاصر بيروت لبنان دار الفكر دمشق سورية.ط١. ١٤١٦ هـ ١٩٩٥م.

٤٦-اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل. محمد علي السَّراج. مراجعة: خير الدين شمسي باشا. الناشر: دار الفكر – دمشق. الطبعة: الأولى.٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٤٧-اللمحة في شرح الملحة. محمد بن حسن بن سِباع ، المعروف بابن الصائغ المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٤٨- اللمع في العربية. أبو الفتح عثمان بن جنى.المحقق: فائز فارس.الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

٤٩-المعجم المفصل في شواهد العربية د. إميل بديع يعقوب.الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٥٠-المفصل في صنعة الإعراب. محمود بن عمر الزمخشرى.المحقق: د. علي بو ملحم. الناشر: مكتبة الهلال بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٥١-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى. بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني.تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر.الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٥٢-المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث الإسلامى ١٤١٥- هـ ١٩٩٤ م.

٥٣- المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف.عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي. الناشر: مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٥٤-الموجز في قواعد اللغة العربية. سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني.الناشر: دار الفكر بيروت – لبنان.الطبعة: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٥٥-موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب. خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ لأزهري المعروف بالوقاد.تحقيق: عبد الكريم مجاهد. الناشر: الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.
٥٦-النحو المصفي. محمد عيد.الناشر: مكتبة الشباب.
٥٧-نحو مير= مبادئ قواعد اللغة لعلي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني المعروف بسيد مير شريف. المعرب عن الفارسية: حامد حسين.وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر.ضبط: مجاهد صغير أحمد صودهوري.الناشر: مكتبة الفيصل، شاهي جامع مسجد ماركيت اندرقلعة. شيتاغونغ.الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ م.
٥٨- النحو الوافي. د عباس حسن. طبعة دار المعارف القاهرة.
٥٩-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. جلال الدين السيوطى تحقيق: عبد الحميد داوي. الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

****
****
****

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
⋆المقدمة	٩٩١
⋆التمهيد:(المركَّب وأنواع التَّركيب).	٩٩٣
المبحث الأوّل: التَّعريف بالمركَّب.	٩٩٣
المبحث الثاني: أنواع التَّركيب	٩٩٤
الفصل الأوَل: تثنية المركَّب وجمعه	١٠٠١
المبحث الأوّل: تثنية المركَّب المزجى وجمعه	١٠٠١
المبحث الثاني: تثنية المركَّب الإضافي وجمعه	١٠٠٨
الفصل الثاني: تصغير المركَّب	١٠١٢
المبحث الأول: تصغير المركَّب المزجى.	١٠١٢
المبحث الثانى: تصغير المركَّب الإضافي	١٠١٧
الفصل الثّالث: النَّسب إلى المركَّب.	١٠١٨
المبحث الأوّل: النسب إلى المركّب المزجى.	١٠١٨
المبحث الثانى:النّسب إلى المركّب الإضافي.	١٠٣٠
⋆الخاتمة	١٠٤٢
ثبت المصادر والمراجع	١٠٤٧
فهرس الموضوعات	١٠٥٩

تم بحمد الله وتوفيقه